

البرنامج الانتخابي للإخوان المسلمين

مجلس الشورى ٢٠٠٧ م

المحتوى

فصل تمهيدي

تمهيد :

مقدمة :

* الإسلام هو الحل .. لماذا؟

* الدولة الإسلامية

* لماذا نخوض الانتخابات ؟

مجلس الشورى :

* تعريف بالمجلس

* الدور الحالى لمجلس الشورى

* رؤيتنا لتطوير مجلس الشورى

الفصل الأول: أسس ومقومات النهضة المنشودة

* بناء الإنسان المصرى

* الحريات وحقوق الإنسان

* الثقافة والإعلام

* الشباب والمرأة والطفل

* الأقباط

الفصل الثاني: رؤيتنا للإصلاح السياسى :

* الإصلاح الدستوري وتطوير النظام السياسى

* الإصلاح الانتخابى

الفصل الثالث: رؤيتنا للأمن والعدالة والإصلاح القضائى :

* الأمن والعدالة و استقلال القضاء

الفصل الرابع : رؤيتنا للقضايا القومية والإقليمية والسياسة الخارجية:

* القضايا القومية والإقليمية

* السياسة الخارجية

الفصل الخامس: رؤيتنا للإصلاح في المجالات الاقتصادية والاجتماعية :

* الإصلاح الاقتصادي

* برنامج الخصخصة

* محاربة الفساد

* مكافحة ظاهرة الفقر

* معالجة مشكلة البطالة

الفصل السادس: رؤيتنا لدور المؤسسات الدينية :

* الأوقاف والأزهر الشريف

* الكنيسة

الفصل السابع: رؤيتنا لتطوير القطاعات التنموية :

* التعليم والبحث العلمي

* المنظومة الصحية

* التنمية العمرانية والإسكان

* النقل والمواصلات

* الاتصالات والمعلومات

* الزراعة والرى والإنتاج الحيوانى

* الصناعة والطاقة والتعدين

* السياحة والطيران المدنى

تمهيد:

بمناسبة الاستعدادات التي تتم الآن للبدء في إجراءات التجديد النصفى لانتخابات مجلس الشورى .. والمزمع إجراؤها في شهر يونيو ٢٠٠٧ .

واتساقاً مع ما تؤمن به جماعة الإخوان المسلمين من ضرورة المشاركة في العمل الشعبي والسياسي .. وذلك من منطلق الواجب الشرعي و الدستوري و السعي لإيجاد التواصل عبر القنوات الشرعية والدستورية و القانونية .. فقد قررت (الجماعة) خوض هذه الانتخابات .. وذلك في إطار حرص الجماعة الدائم على عرض منهجها الإصلاحى بالوسائل السلمية والمبادئ الإسلامية وإيمانها بضرورة مشاركة الجميع ، وفق ما سبق وأعلنته فى أكثر من مناسبة (مشاركة لا مغالبة).

ولما كان شعار الإخوان المسلمين الذي رفعوه دوماً تعبيراً عن فكرتهم الإسلامية الأصيلة .. ومرجعيتهم وسمو دعوتهم وربانية مقصدهم وهو شعار (الإسلام هو الحل) . سيما وقد أصدرت محكمة القضاء الإداري أكثر من حكم قضائي نهائي يؤكد ان هذا الشعار شعار يتفق مع أحكام المادة الثانية من الدستور الحالي فضلاً عن أنه يعبر عن هوية الدولة والأمة ، ولا يتعارض مع مبدأ المواطنة التي يعنى التساوي في الحقوق والواجبات وعدم التفرقة بين المواطنين على أساس الاعتقاد أو اللون أو الجنس .

ومن المعلوم ان التعديلات الدستورية الأخيرة لم تمس هذه المادة ومن ثم يبقى الشعار كما هو لبقاء السند الدستوري له كما هو ، لذلك قررت (جماعة الإخوان المسلمين) خوض هذه الانتخابات بنفس هذا الشعار .

وفى إطار ما تنادى به جماعة الإخوان المسلمين الرأي العام كله من ضرورة الإيجابية والتواصل بين كل أبناء الأمة.

فإننا نصدر هذا العرض شديد الإيجاز لأهم ملامح برنامجنا الانتخابي .. ونأمل أن يسبب حراكاً وتنشأ حوارات على مستوى النخب أو الرأي العام وصولاً للأفضل ولما يمكن أن يتوافق عليه الجميع _ إذ أننا لا ندعي لأنفسنا الكمال ولا نحتكر الصواب ، لكننا كما علمنا الأوائل نرى أن رأينا صواب يحتمل الخطأ، وأن المرأ قليل بنفسه كثير بإخوانه من بني وطنه.

والله من وراء القصد .. وهو يهدى السبيل.

(إنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتِطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ) [هود : ٨٨]

الإخوان المسلمون

المقدمة:

يرتكز البرنامج الانتخابي للإخوان المسلمين الذي يطرحونه لخوض انتخابات مجلس الشورى المصرى لعام ٢٠٠٧ على الأساس الذى ينبع منه منهاج الإصلاح والتغيير، وهو شمولية الإسلام في السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع ... إلخ، والتي تتفق بهذه الأسس والآليات مع الدولة الإسلامية.

الإسلام هو الحل .. لماذا؟

١. لأن المنهج الإسلامى وحده هو الذى يملك مقومات الإصلاح فهو ينفرد بآليات إصلاح النفوس وتركيتها حتى تسود القيم الأخلاقية الرفيعة فيحب كل إنسان لأخيه ما يحب لنفسه ويزداد الإيمان عمقا فتحيا الضمانات ويشعر كل إنسان برقابة الله فيقل الفساد فى المجتمع اقتصادياً و اجتماعياً و سياسياً ، وتختفى الجريمة .. وتتعمق الروابط الاجتماعية .. فيسلم المجتمع ويستقر.
٢. ولأن المنهج الإسلامى يقرر كرامة الإنسان دون تفرقة بسبب اللون أو الجنس أو العقيدة و يحفظ عليه كل مقومات حياته (يا أيها الناس إن دماءكم و أعضاكم و أموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا فى بلدكم هذا فى شهركم هذا) فإنه يجعل هذا الإنسان حراً متمتعاً بالحرية الطبيعية إعمالاً للقاعدة (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً) فيطلق طاقات الإبداع عنده و يحافظ على القيم التى ترفع من شأن هذا الوطن مثل العدل والإحسان و الإتقان و رفض الظلم و الإستبداد ... إلخ
٣. ولأنه يقرر مبدأ الشورى ويجعله صفة أخلاقية وفرضاً إسلامياً ويحقق احترام إرادة المواطنين فى اختيار ممثليهم فى كل مؤسسات المجتمع التشريعية كانت أو تنفيذية أو نقابات أو جمعيات ... إلخ . ويقرر حقهم فى محاسبة هؤلاء الممثلين وسحب الثقة منهم لأنه يجعل من المناصب العامة وتمثيل المواطنين خدمة لهم لا رفعة عليهم .. تكليفاً لا تشريفاً بذلاً لا منفعة لأن "خير الناس أنفعهم للناس".
٤. ولأنه يملك شريعة تمثل منهاجاً للبناء والتأسيس والتقدم والنهضة والإصلاح يحدد فيها الحلال والحرام فى التشريعات والمعاملات والأقوال والأفعال، كل ذلك يربط السياسة بالأخلاق، فيجعل الغايات نبيلة مشروعة ويلزم أن تكون الوسائل أيضاً نبيلة...
٥. هذه الشريعة تحدد التكاليف بين الفردى والجماعى والاجتماعى تمثل كمالاً للشخص ونظاماً للملك وسياجاً للجماعة و سلطة تقيم حدود الله .

٦. هذا الإسلام لابد له من دولة تقيمه وتحرسه وتلتزم منهاجه كما أن الحل الليبرالي لابد له من دولة تقيمه وتحرسه و تلتزم منهاجه (فما لا أساس له منهار .. وما لا حارس عليه ضائع) .

٧. ولأن الإسلام يرفض السلطة الدينية (كما في الدولة الشيوقراطية) ، فالدولة فى الإسلام دولة مدنية تضع الأمة نظمها و مؤسساتها الأمة مصدر السلطات والاجتهاد البشرى يضمن الإصلاح والتغير والتحسين فى إطار ثوابت الشريعة ومرجعيتها الحاكمة لسلطات الأمة والدولة فى نسق فكرى متميز فهى دولة مدنية قامت وتقوم لتنفيذ الشريعة التي هي في لبها درء المفساد وجلب المنافع .

٨. وليس فى الإسلام سلطة دينية لأحد (مهما علا شأنه) على أحد إلا الكلمو الطيبة والموعظة الحسنة و الدعوة إلى الخير وهى سلطة خولها الله لكل المسلمين أذناهم وأعلاهم من منطلق الدين النصيحة.

٩. أما سلطة الحاكم فهى سلطة بموجب العقد الاجتماعى بين الحاكم والمحكوم تقيمها الأمة وتطور مؤسساتها المدنية (إن وجدتم فى خيراً فأعينوني ... وإن وجدتم فى إعوجاجاً فقوموني).

١٠. لذا فإن المنهج الإسلامى هو الوسطية الجامعة وهى خصيصة من خصائص الإسلام و قسمة ثابتة من قسّمات المنهج الإسلامى فى الإصلاح .. إصلاح النفس وإصلاح المجتمع الإنسانى بلا إفراط ولا تفريط فرسول الله صلى الله عليه وسلم ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً، (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) آية ١٤٣ سورة البقرة

الدولة الإسلامية

وهذه الدولة الدين الرسمى لها هو الإسلام والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسى للقوانين والأحكام، لأن الإسلام وضع حدودا ووضح حقوقا ، فإنها دولة يتكامل فيها الحكام والأمة ، فالأمة هى التي تولى الحاكم وهى صاحبة الحق فى محاسبته ولها أن تخلعه متى ارتأت ذلك فى مصلحتها فهو حاكم مدنى من جميع الوجوه وحكومتها مدنية ولا صلة لها بالدولة الشيوقراطية.

لماذا نخوض انتخابات مجلس الشورى

يعتبر الإخوان المسلمون أنفسهم دعاة إلى الله (بالحكمة والموعظة الحسنة) لتطبيق شرع الله كما أمر من خلال الوسائل السلمية المتاحة وعبر المؤسسات الدستورية القائمة والاحتكام إلى صناديق الاقتراع الحر النزيه ويتم ذلك عبر :

- ١- بناء الإنسان الملتزم بعقيدته التي اختارها بدون إكراه وبسلوكيات وأخلاقيات هذه العقيدة .
- ٢- الحرية لكل إنسان هي مبدأ أصيل وهبة الله له منذ ولادته وهي أساس قيام حضارة الشعوب ، وفي ذلك يقول الإمام البنا رحمه الله "نحن ندعو الناس إلى الإسلام والحكومة جزء منه والحرية فريضة من فرائضه".
- ٣- أن يتوفر في المجتمع آليات وضوابط لقيام حكم رشيد قائم على العدل والمساواة بين جميع أفراد الأمة ودونما تمييز بينهم بسبب لون أو جنس أو عقيدة.
- ٤- استخدام انجازات المدنية الحديثة والتي لا تتناقض مع ثوابت الشريعة الإسلامية مثل الفصل بين السلطات و التعددية الحزبية - والتداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات.
- ٥- محاربة كل صور الفساد والاستبداد وانتهاكات حقوق الإنسان واعتبار الأمة مصدر السلطات .

وكما قال الإمام الشهيد حسن البنا: (و نحب أن يعلم قومنا أنهم أحب إلينا من أنفسنا ، و أنه حبيب إلى هذه النفوس أن تذهب فداء لعزتهم إن كان فيها الفداء ، و أن تزهق ثمننا لمجدهم و كرامتهم و دينهم و آمالهم إن كان فيها الغناء، و ما أوقفنا هذا الموقف منهم إلا هذه العاطفة التي استبدت بقلوبنا و ملكت علينا مشاعرنا ، فأقضت مضاجعنا ، و أسالت مدامعنا ، و إنه لعزيز علينا جد عزيز أن نرى ما يحيط بقومنا ثم نستسلم للذل أو نرضى بالهوان أو نستكين لليأس ، فنحن نعمل للناس في سبيل الله أكثر مما نعمل لأنفسنا، فنحن لكم لا لغيركم أيها الأحباب ، و لن نكون عليكم في يوم من الأيام).

مجلس الشورى

- تعريف بمجلس الشورى
- الدور الحالي لمجلس الشورى
- تطوير مجلس الشورى

تعريف بمجلس الشورى:

كانت الحياة البرلمانية المصرية دوما تقوم على فكرة المجلسين وظلت كذلك حتى قيام حركة يوليو ١٩٥٢ والتي ألغت دستور ١٩٢٣ وعطلت الحياة النيابية .. وحلت جميع الأحزاب السياسية إلى النظام السياسي الشمولي بتنظيم سياسي واحد سمي في أول الأمر هيئة التحرير ثم الاتحاد الاشتراكي العربي .

وظل الحال كذلك حتى بعد وفاة الرئيس عبد الناصر بفترة وبعد تولى الرئيس السادات لمقاليد السلطة في مصر شرع في تطوير النظام السياسي من التنظيم الشمولي الواحد الى فكرة المنابر الثلاثة أقر في عام ١٩٧٦ (نظام التعددية الحزبية) ثم الى فكرة الأحزاب السياسية .

ثم في ٢٢ مايو ١٩٨٠ اجري الرئيس الراحل انور السادات تعديلا دستوريا جوهرياً شمل المواد (١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٧٧) كما أضيف بموجب ذلك التعديل الدستوري باباً جديداً (الباب السابع – أحكام جديدة) اشتمل هذا الباب على فصلين الفصل الاول (مجلس الشورى) والفصل الثانى (سلطة الصحافة) .

وبذلك عادت الحياة النيابية مرة اخرى الى نظام الغرفتين (مجلس الشعب و الشورى) وكانت اختصاصات مجلس الشورى استشارية غير ملزمة فيما يعرض عليه دون اختصاصات تشريعية او رقابية .

ثم فى ٢٦ مارس ٢٠٠٧ اجري تعديل دستوري كبير اشتمل ٣٤ مادة كان من بينها المواد (١٩٤ و ١٩٥) وهما المادتان الخاصتان باختصاصات مجلس الشورى لتضيف الى مجلس الشورى اختصاصات تشريعية ملزمة وبجانب صلاحياته الاستشارية .

ولما كانت فكرة المجلسين (احدهما بالانتخاب والآخر بعضه بالانتخاب) هي الأقرب لتحقيق المصلحة إذ أن وجود مجلسين احدهما منتخب كله والآخر معين ثلثه يسمح بخلق توازن فى الحياة النيابية خاصة لو أحسن اختيار الشخصيات المعينة في مجلس الشورى والذي يصل عددهم الى حوالي (٨٠ شخصية) خاصة إذ علمنا أن فكرة تعيين ثلث المجلس إنما أريد بها تحقيق التوازن النوعي والطائفي العرقي و التخصصي .. وخلافه .

فبموجب حصة المعينين ضمن تمثيل كل من (المرأة و الأقليات أيا كانت والعلماء من أصحاب التخصصات المختلفة وكبار قادة الجيش و الشرطة و علماء الدين ورجال الفكر و الصحافة) . ومعظم هذه النوعيات و التخصصات يصعب ضمان تمثيلها جميعاً بطريق الانتخاب .. فكانت فكرة التعيين وتوسيع حصته مفيدة فى تحقيق هذا الغرض .

ولما كان ضمان مشاركة جميع طوائف الشعب ومختلف فصائله فكرة إسلامية صميمة .. فإن مجلس الشورى بهذه المثابة يصلح – لو أحسن تشكيلة وتوظيفه – ان يكون مجلساً لأهل الحل و العقد ويضمن مشاركة الجميع في صياغة مستقبل الوطن وتحقيق مصلحة الأمة .
ولعل هذا التصور احد أهم دوافعنا للترشح لهذا المجلس لاسيما وقد توسعت اختصاصاته وزادت من أهميته و أهمية المشاركة فيه ومن خلاله .

الدور الحالي لمجلس الشورى:

الجدير بالذكر بيان أهم اختصاصات مجلس الشورى على النحو الوارد بالدستور بعد تعديله :

أولاً : يختص مجلس الشورى بدراسة واقتراح ما يلي :

المادة (١٩٤) يختص مجلس الشورى بدراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بالحفاظ على دعم الوحدة الوطنية و السلام الاجتماعي وحماية المقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا و الحقوق و الحريات و الواجبات العامة .

ثانياً: وتجب موافقة المجلس على ما يلي :

١. الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور على أن تسرى على مناقشة

التعديل و الموافقة عليه بالمجلس الأحكام المنصوص عليها في المادة ١٨٩.

٢. مشروعات القوانين المكتملة للدستور و التي نصت عليها المواد:

(٥/٦/٤٨/٦٢/٧٦/٨٥/٨٧/٨٨/٨٩/٩١/١٦٠/١٦٣/١٦٧/١٦٨/١٧٠/١٧١/١٧٢/١٧٣/

١٧٥/١٧٦/١٧٧/١٧٨/١٧٩/١٨٣/١٩٦/١٩٧/١٩٨/٢٠٦/٢٠٧/٢٠٨/٢٠٩/٢١٠/

(٢١١) من الدستور

٣. معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة

أو التي تتعلق بالحقوق والسيادة .

وإذا قام خلاف بين مجلسي الشعب والشورى بالنسبة لهذه المواد أحال رئيس مجلس

الشعب الأمر إلى لجنة مشتركة تشكل من رئيسي مجلسي الشعب والشورى وبعضوية سبع

أعضاء من كل مجلس تختارهم لجنته العامة وذلك باقتراح نص الأحكام محل الخلاف ويعرض

النص الذي انتهت إليه اللجنة علي كل من المجلسين فإذا لم يوافق أي منهما علي النص عرض

الأمر علي المجلسين في اجتماع مشترك يرأسه رئيس مجلس الشعب في المكان الذي يحدده

وتحضره أغلبية أعضاء كلا من المجلسين علي الأقل .

وإذا لم تصل اللجنة إلي اتفاق علي نص موحد كان للمجلسين أن يوافقا في اجتماعهما

المشترك علي النص الذي وافق عليه أي منهما. ومع مراعاة ما يتطلبه الدستور من أغلبية

خاصة ويصدر القرار الاجتماع المشترك لهم بأغلبية الحاضرين وفي جميع الأحوال يكون

التصويت دون مناقشة .

المادة (١٩٥)

ثالثاً : يؤخذ رأي مجلس الشورى فيما يلي :

- ١- مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .
 - ٢- مشروعات القوانين التي يحيلها إليه رئيس الجمهورية .
 - ٣- ما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها في الشؤون العربية أو الخارجية .
- ويبلغ المجلس رأيه في هذه الأمور إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب هذا فضلاً عن تبعية بعض الأجهزة و الهيئات الهامة لمجلس الشورى مثل :
١. المجلس الأعلى للصحافة .
 ٢. المجلس القومي لحقوق الإنسان .
 ٣. لجنة الأحزاب السياسية .
- وأخيراً فمع ما أصبح لمجلس الشورى من صلاحيات تشريعية فضلاً عن باقي الاختصاصات سالفة البيان صار لزاماً علينا إن نخوض غمار هذا المجال بلوغاً لكل سبيل إصلاح ما استطعنا إلى ذلك وسيلة...
- وذلك كله في ضوء المبادئ والمعالم الواردة في هذا البرنامج .

تطوير مجلس الشورى :

- تتمثل رؤيتنا في أن يصبح مجلس الشورى فضلاً عن اختصاصاته السابقة هو الهيئة الاستشارية والتخطيطية العليا للدولة ويتلخص المقترح في اضطلاع المهام التالية:
- وضع الرؤى المتكاملة في مجالات التنمية الشاملة .
 - صياغة المشروعات والبرامج القومية.
 - متابعة تنفيذ الخطط الخمسية .
 - متابعة ومراقبة المجالس التنفيذية العليا .
 - إدارة المجالس القومية المتخصصة.

الفصل الأول

أسس ومقومات النهضة المنشودة

- بناء الإنسان المصرى
- الحريات وحقوق الإنسان
- الثقافة والإعلام
- الشباب والمرأة والطفل
- الأقباط

أولاً: بناء الإنسان المصري

الإنسان هو محور الخلق الإلهي، وهو الذي اصطفاه الله عز وجل بنعمة العقل؛ وبالتالي مسئولية حمل الأمانة الإلهية وإقامة شريعة الله تعالى في أرضه، ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً (٧٠)﴾ [سورة الإسراء]، وبالتالي فإن سعادة الإنسان هي هدف كل تنمية وتقدم ورفق، ومن ثم يصبح الإنسان محور كل اهتمام وتفكير وعمل وغاية، ومن هنا تحتل مسألة بناء الإنسان المصري مكانتها في برنامجنا على النحو التالي:

الإطار القيمي والروحي

الشعب المصري شعبٌ مُتَدَيِّنٌ بطبعه، إلا أنه في الفترة الأخيرة ظهرت العديد من الأمراض، وسادت بعض القيم المادية والأخلاقيات السلبية، غير ذات أصل في المجتمع المصري، فأثرت تأثيراً سلبياً على الشخصية المصرية السوية، ومن ثم كان لا مناص لمن يريد الإصلاح أن يسعى إلى تطهير جوهر هذه الشخصية وإعادة بنائها، ولاسيما الأجيال الجديدة منها على أساس من الإيمان والاستقامة والأخلاق، وإلا ما أتى الإصلاح المنشود بثماره، على اعتبار أن الإنسان هو محور وهدف أية عملية إصلاح وتغيير. ولذلك فإنه من المستهدف في هذا الشأن إعادة إنتاج شخصية وأخلاقيات الإنسان المصري بناءً على تراثه الرائع من القيم والأخلاقيات على النحو التالي:

- إحياء قيم الخير والأخلاق الفاضلة النابعة من الإيمان العميق بالله عز وجل، والبحث عن الرزق الحلال، وتأدية واجب التكافل الاجتماعي والبذل في سبيل الله؛ حتى تسود المجتمع قيم التآخي والتكافل.

- صيانة الأخلاق بأكثر من وسيلة؛ الإعلام والتعليم والثقافة والتربية من جهة والنظام والقانون من جهة، وبتحقيق الحرية والعدالة والضمان الاجتماعي من جهة أخرى.

- تأكيد احترام ثوابت الأمة المتمثلة في الإيمان بالله وكتبه ورسله وشريعته.

- تربية النشء نظرياً وعملياً على مبادئ الإيمان والأخلاق الفاضلة.

- إطلاق حُرِّيَّة الدَّعْوَةِ لشرح مبادئ الإسلام وطبيعته وخصائصه وشموله؛ لتنظيم كل جوانب الحياة.

- حثُّ الناس على الالتزام بالعبادات وتحقيق أهدافها في بناء الشخصية القدوة، والتمسك بالأخلاق الفاضلة والمعاملات الكريمة بكل الوسائل.

- تفتية أجهزة الإعلام من كل ما يتعارض مع أحكام الإسلام ومقتضيات الخلق القويم والآداب العامة.

التنمية: مفاتيح إعادة البناء..

- تشجيع القدوة الحسنة على كافة المستويات وإعطائها مكانتها (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) الحجرات ١٣ ، لا فرق في ذلك بين مسئول ومواطن.

لا ينفصم ذلك الجانب الروحي والسلوكي القيمي والأخلاقي عن اعتبارات التنمية الشاملة؛ على اعتبار أن الفقر وضعف المستوى الاقتصادي والمعيشي العوامل الأبرز وراء أزمة المجتمع الأخلاقية، وفي هذا الإطار يجيء المطلب الخاص بتحقيق التنمية الشاملة بشقيها الأهم؛ التنمية البشرية، وكذلك التنمية المستدامة، التي تكفل بناء الجوانب المادية والخلقية للإنسان المصري، بما في ذلك تحسين الإطار البيئي الذي يتحرك فيه.

وإعادة بناء الإنسان المصري تتطلب الارتقاء بكافة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ بما يزيد من الخيارات المشروعة والمتاحة أمام المواطن، وذلك في إطار قناعات أن للبشر حقاً أصيلاً في العيش الكريم؛ مادياً ومعنوياً؛ جسداً وروحاً، دون أي شكل من أشكال التمييز المستند إلى معيار النوع أو الأصل أو المعتقد.

والتنمية المنشودة للشعب المصري في هذا الإطار لا تقف عند توفير حياة كريمة يتمتع خلالها الإنسان بالعيش في صحة ورغد، بل تتعداه إلى أبعاد أخرى تشمل تحقيق قيم الحرية والعدالة والمساواة وضمنات حقوق الإنسان والتوازن في توزيع ثمار التنمية وهي المناخات التي تسمح بتوفير فرص العمل والانتاج والإبداع وتؤكد على احترام الذات.

مع التركيز في هذا السياق التنموي على أمرين، هما:

➤ **الإنتاج المعرفي:** يعتبر دعم مجتمع المعرفة أحد أهم مرتكزات العمل في مجال تطوير وإعادة بناء المواطن المصري في فكره وقيمه، ومن هنا سيتم دعم مشروعات التنمية البشرية والثقافية بمختلف ألوانها، ومشروعات محو الأمية، وأيضاً تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يحقق هدف إعادة بناء المواطن المصري .

➤ **نشاط المجتمع المدني:** يُعتبر هذا النشاط من أهم أوجه التعبير عن التكافل الاجتماعي وقيم العدالة الاجتماعية، ومن هنا فإن إصلاح البنية التشريعية التي تعمل في إطارها الجمعيات الأهلية في مصر ستكون على رأس أولويات العمل، عبر إعادة النظر في قانون الجمعيات الأهلية الحالي، وبخاصة فيما يتعلق بإلغاء سيطرة الحكومة على العمل الأهلي في مصر، مع توجيه المزيد من الدعم لهذا القطاع وتشجيع القطاع الخاص على خوض غماره.

ثانياً: الحريات وحقوق الإنسان:

خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان حرّاً، وكفلت الشريعة الإسلامية الحرية لكل إنسان، كما كفلت له المساواة بدون النظر للون أو عقيدة أو نوع أو قومية - "لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى" - كما لا يوجد إكراه في الشريعة الإسلامية لا في الفكر ولا في العقيدة - ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: من الآية (٢٥٦)] - والحرية في الإسلام تعني - أيضاً - التحرر من كافة ألوان العبودية إلا لله عز وجل، والعدل بين البشر - ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ - [النساء: من الآية (٥٨)].

وانطلاقاً من منظومة الحريات هذه والتي سبق بها الإسلام كافة التشريعات الأرضية والوضعية للحضارات الإنسانية الأخرى؛ فإن الإخوان المسلمين يؤمنون بأن الحرية الكاملة لكل إنسان هي مبدأ أصيل وهبه الله له منذ ولادته، وهي أساس قيام حضارات الشعوب، لذا يسعى الإخوان من الدخول إلى مجلس الشورى إلى العمل على تدعيم مجموعة من الحريات والحقوق الأساسية التي لا غنى عنها في أي مجتمع حضاري، مع دعمها على مختلف المستويات التنفيذية والتشريعية:

أ- منظومة الحريات الأساسية كما صاغتها الشريعة الدولية لحقوق الإنسان:

➤ حرية الاعتقاد مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾

➤ الحق في الحياة، كأحد مقاصد الشريعة الإسلامية الخمس الرئيسية، بما في ذلك الحق في حياة آمنة، يأمن فيها الإنسان على نفسه وماله وعرضه ودينه وعقله من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه (مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا) [المائدة: ٣٢].

➤ حرية التنقل والسفر.

➤ الحق في العمل.

➤ الحق في السكن، بما يشمل ذلك من مناح اجتماعية؛ كحق اجتماعي يشمل سياسات التخطيط العمراني والبنية التحتية.

ب- منظومة الحريات السياسية:

➤ الإيمان بمبدأ مساواة جميع أبناء مصر أمام الدستور والقانون، وفق مبدأي المواطنة وتكافؤ الفرص، دون النظر لاعتبارات الدين أو المذهب أو النوع، والجميع حر في ممارسة كافة حقوقه؛ الأساسية والسياسية والاجتماعية طالما كان يحمل الجنسية المصرية.

➤ حرية الرأي والتعبير بكافة الأشكال السلمية والقانونية.

➤ حرية الاجتماع والتظاهر السلمي.

➤ حرية العمل السياسي سواء داخل النقابات أو المؤسسات العمالية، وحرية تكوين الأحزاب، والحق في التداول السلمي للسلطة عن طريق الاقتراع الحر السري المباشر من خلال صناديق الانتخاب.

- حرية العمل الطلابي بالجامعات والمدارس وتنمية المواهب والقدرات .. وصناعة القادة.
- الحقوق الأهلية مثل تكوين الجمعيات الأهلية، الحق في الوقف، والحق في التقاضي أمام القاضي الطبيعي بعيداً عن القوانين الاستثنائية.

ج: الحقوق الاجتماعية:

ويقصد بها كل ما من شأنه ضمان حياة كريمة للإنسان، وهي:

- الحق في الحياة في مستوى معيشي كافٍ للفرد وللأسرة؛ وهو ما يعطي لإجراءات مكافحة الفقر والتنمية الشاملة أهمية خاصة في هذا المقام.
 - الحق في الرعاية الصحية التي ترتبط باحتياج الناس لا بقدرتهم على دفع تكاليف هذه الرعاية الوقائية منها والعلاجية، والحفاظ على البيئة ومحاربة تلوث المياه.
 - الحق في التعليم، خاصة في مراحله الأساسية، وبشكل يضمن ربط الفرد بسوق العمل واحتياجاته، كجزء من مكافحة داء البطالة.
 - الحقوق التأمينية، وهو ما يشمل حماية حقوق كافة الفئات الخاصة مثل الطفولة والأمومة والمعاقين والمسنين والمرأة المعيلة .. وكفالة من لا كفيل له.
- وهذه المنظومة من الحقوق وكل ما سبق من حقوق يجب كفالتها من خلال منظومة حقوق المواطنة وتصنيفها كالتالي:

١. المصري الذي يعيش على أرض مصر وله كل الحقوق سالفة الذكر.
٢. المصري الذي يعيش خارج مصر، ويكفل له حق المساهمة في تنمية مصر، والمشاركة في بنائها.
٣. غير المصري الموجود على أرض مصر بصفة دائمة أو مؤقتة، فله حق الحماية مع التأكيد على التزامه بقوانين الدولة المصرية.

ثالثاً: الثقافة والإعلام:

بما تمثله الهوية الإسلامية من مكون رئيسي وفاعل في الشخصية المصرية؛ فإن رؤية الإخوان المسلمين للمجالات الإعلامية والثقافية تعتمد على محددات تسعى ما بين المحافظة على الهوية الثقافية والحضارية والتفاعل الإنساني بما يضمن نوعاً من الحفاظ على هذه الهوية، وتطوير الوارد لها من نشاطات وإبداعات تتماشى مع الواقع المصري، وفق برنامج قابل للتطبيق على النحو التالي:

أ: الإعلام:

- تهيئة الأجواء المناسبة في مصر لإعادة الاعتبار لقيم حرية التعبير، للوصول بالمواطن المصري إلى مستوى راقٍ من الممارسة الإعلامية، والتعبير عن الرأي بما لا يخالف الشرائع السماوية ومواثيق حقوق الإنسان التي ارتضتها الإنسانية، مع ضمان الفرصة لكل منظمات المجتمع المدني والشخصيات العامة المستقلة ومختلف القوى السياسية في مصر على اختلاف ألوان طيفها في التعبير عن آرائها وبرامجها وسياساتها ومنطلقاتها، في إطار اعتبارات الإنسانية، وقيم احترام الرأي والرأي الآخر وضمانات تعزيز الروح والهوية الوطنية.

- ترسيخ القيم والأخلاقيات العامة في الممارسة الإعلامية في مصر، وتحرير الممارسة الإعلامية في مصر في مختلف مواقعها - صحافة وإذاعة وتلفزيون وغير ذلك - من ضرورة القيود الإدارية والسياسية والرقابية وغيرها، في إطار ضمانات أخلاقيات المهنة، مع التوافق على ميثاق الشرف الصحفي والإعلامي لضمان تفعيل هذه الأخلاقيات ورقابتها ذاتياً من جانب أبناء العمل الإعلامي أنفسهم دون تدخل خارجي أو رقابة سياسية.

- النهوض بحالة الإعلام المصري بمختلف مستوياته المرئي والمسموع والفضائي، على مختلف الأصعدة؛ الكوادر البشرية، وتقنيات العمل، وفتيات الأداء الإعلامي العامة، مع تنقية الجهاز الإداري المسئول عن العمل الإعلامي المصري من موروثة البيروقراطية والفساد، بما في ذلك فساد التعيينات، وتضخم الجهاز الإداري المسئول عن إدارة دولا العمل الإعلامي المصري.

- تدعيم القيم الواجب ترسيخها في المجتمع المصري، وعلى رأسها الوحدة الوطنية، ثقافة التعايش وقبول الآخر، ومن تدعيم قيم العدالة والمساواة والحرية والشورى، مع نبذ العنف والحرص على كرامة الإنسان.

- تحسين الظروف التشريعية التي تعمل في إطارها وسائل الإعلام في مصر، وبخاصة قانون الصحافة المعمول به في مصر في الوقت الحالي، وبخاصة ما يحكر منها على حرية أداء الصحفيين لواجباتهم الدستورية في الرقابة على الأداء الحكومي، وكشف الفساد ومكافحته، ومن بين ذلك إلغاء الحبس في قضايا النشر، والعمل على منح الصحفي حصانة مماثلة لتلك التي يتمتع بها نواب الشعب؛ لمساعدته على أداء وظائفه.

- إعادة النظر في مهام وتشكيل المجلس الأعلى للصحافة باعتباره أداة رقابية ميسرة على الحياة الصحفية في مصر، بما يضمن تحرير حركة الإصدار والنشر الصحفي في مصر، وتوجيه المزيد من الاهتمام لإصلاح حال المؤسسات الصحفية القومية، ومواجهة الفساد فيها، ودعم دورها في التنمية البشرية في مجال العمل الصحفي؛ لاسيما شباب الصحفيين.

- توجيه المزيد من الاهتمام بالإنترنت والإعلام الإلكتروني؛ كوسيلة معرفة وتثقيف وترفيه، في إطار الأخلاقيات العامة التي تحكم المجتمع المصري، مع دعم حركة التدوين في مصر كمنفذ من منافذ التعبير.

ب : الثقافة والفنون:

- المطالبة بإعادة النظر في شكل إدارة الحياة الثقافية المصرية؛ بحيث تصبح أكثر انسجاماً مع الهوية المصرية، في مواجهة خطر الغزو الفكري والفوضى الفكرية الآتية من الخارج، مع إعادة تعريف مكونات الهوية الحضارية للثقافة المصرية وللمجتمع المصري بوجه عام، والتأكيد على أنه لا يوجد أي تعارض بين الروافد الأساسية للهوية الإسلامية للمجتمع المصري؛ وبين الانتماء العربي والشعور الوطني؛ في شخصية المواطن المصري وتكوينها.

- نشر الوعي الثقافي في مختلف مناحي المعرفة، والتأكيد على عدم الفصل بين الجانب القيمي والأخلاقي وبين الفعل الإبداعي بأنواعه المختلفة.

- العمل على الارتقاء بالعملية التربوية في مصر في مختلف المراحل التعليمية، وتوفير المزيد من المخصصات المالية، والدفع بالمزيد من الاستثمارات لقطاع التعليم بمختلف مراحلها، وإعطائه أولوية أولى يحسبانه قاعدة الانطلاق وبوابة التنمية ، مع إعادة النظر في المناهج، وتطوير مشروع محو الأمية، وتطوير العملية التعليمية ووسائلها المختلفة، بجانب دعم الانفتاح على العالم الخارجي في هذه المجالات.
- الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات كوسيلة المعرفة الأهم في عالم اليوم.
- تطوير قطاعي النشر والترجمة في مختلف المجالات؛ الكتابة الأدبية والتراث الإسلامي والعلوم.. إلخ، وتطوير الحالة المهنية والمادية للقائمين عليها، توجيه المزيد من الاهتمام إلى قطاع الكتاب.
- وضع الفنون الإبداعية؛ المسرح والسينما والدراما التليفزيونية وغيرها على قائمة التطوير في مختلف جوانب العملية الإبداعية؛ النصوص وحجم الإنتاج والموضوعات التي يجب أن تكون من صلب اهتمامات الجماهير، وتخدم قضاياهم، وقضايا الوطن والأمة.
- وضع جدول زمني لتطوير المناطق الأثرية في مصر، وتوجيه اهتمام الأجهزة المسؤولة في مصر للحفاظ على تراث العمارة المصرية.

رابعاً: الشباب والمرأة والطفل:

تختلف حاجات المجموعات البشرية المتنوعة التي تعيش داخل المجتمع من مجموعة لأخرى، تبعاً لطبيعتها ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الحياتية تجاه نفسها، وبالتزاماتها العامة تجاه المجتمع، وفي هذا الإطار، فإنَّ هناك ثلاث شرائح شديدة الأهمية تلعب دورها في رسم مسار وحركة المجتمع، وهي: الشباب والمرأة والطفولة.

أ: المرأة:

تلعب المرأة أهم الأدوار في حياة المجتمع؛ فهي الأم، وهي المسئولة عن تنشئة الأجيال اللاحقة التي سوف تتولى مسئولية بناء الوطن وحمايته، والأصل في الشريعة الإسلامية في حق المرأة هو المساواة بينها وبين الرجل؛ فللمرأة ذمة مالية كاملة ومستقلة، ولها حق التصرف بمختلف التصرفات المقررة شرعاً فيما تملكه، وحتى ما قرره الشريعة في شأن بعض التمايز - وليس التمييز - في الأحكام بين الذكر والأنثى، إنما نابع من بعض الاختلافات في التكوين وفي الأدوار الاجتماعية بينما صبغة من الله لتحقيق التكامل، وليس معناه الأفضلية للذكر على الأنثى أو تمييزه عنها.

ولذلك فإنَّ تعزيز المشاركة السياسية والتمكين الاجتماعي للمرأة لمساعدتها على أداء أدوارها وفق ضوابط المجتمع الدينية والأخلاقية على رأس الأولويات؛ بمعنى تعزيز المشاركة في الانتخابات وعضوية المجالس التشريعية والمحلية المنتخبة، وتدعيم مشاركتها في عملية التنمية بمختلف جوانبها.

ولمساعدة المرأة على القيام بأعباء هذه المهام، يجب:

➤ أولاً، التوصل للبيئة التشريعية الملائمة لحفظ حق المرأة في الموازنة بين واجباتها الاجتماعية، وعملها العام خارج المنزل، مع ما يمس ذلك من جوانب في صدد قضية رعاية الأمومة والطفولة في المجتمع.

➤ تحسين البيئة التشريعية للمرأة العاملة، وبخاصة المرأة الريفية التي تفتقر إلى أبسط حقوق العمل من الجهة التشريعية والإدارية؛ حيث إنَّ المادة (١٢) من قانون العمل المصري تشمل حقوق كل العاملين في الدولة، فيما عدا النساء العاملات في الزراعة وهو ما يعني أنَّ الفلاحة المصرية التي هي أصل التنمية المجتمعية والاقتصادية لا تتمتع بالحماية القانونية ولا التأمينات الاجتماعية والصحية اللازمة.

➤ القضاء على الأمية بين النساء، ولاسيما في الريف؛ حيث ترتفع نسبة الأمية.

➤ كفالة الحماية التشريعية والأمنية البحتة لها في كل مكان، ولا سيما وسائل الانتقال والعمل.

➤ وضع برامج خاصة للمرأة المعيلة وبرامج القروض الصغيرة، تُموَّل من صناديق الزكاة والتبرعات.

- تأسيس حزمة من البرامج الاجتماعية التي تكفل حقوق المرأة المطلقة والأرملة، ومساعدتها وإعادة تأهيلها نفسياً واجتماعياً.
- إيجاد وسائل خلاقة وجديدة لعلاج بعض المشكلات ذات الخصوصية لدى المرأة المصرية مثل العنوسة والزواج العرفي والسري، وضمان حقوقها الاجتماعية أياً كانت الظروف.
- علاج الجوانب الإعلامية والثقافية ذات الصلة بمشكلة ضعف القصور القائم في رؤية المجتمع لمشكلات المرأة المصرية، عن طريق برامج التوعية الإعلامية، وجهود علماء الدين والمؤسسات الدينية، بأدوارها الاجتماعية والثقافية التي تلعبها.
- جذب المجتمع المدني والقطاع الخاص للعب دوره في مواجهة مثل هذه المشكلات، عبر مجموعة من التشريعات والحوافز.

ب: قطاع الشباب والرياضة:

- يأمر الدين الحنيف ويجعل من مقاصد الشرع الأساسية الحفاظ على النفس والعقل ويوصي بأن "المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف" - أيضاً "علموا أولادكم الرماية والسباحة وركوب الخيل".
- وفي هذا الإطار فإنه من الأولويات تطوير كل مفردات النشاط الشبابي وقطاع الرياضة في مصر؛ وذلك على المستويين المؤسسي والفني - المهاري، بدءاً من مستوى مراكز الشباب والأندية الرياضية والنشاط الرياضي في المدارس وصولاً إلى دعم مشروعات صناعة البطل الأولمبي، مع علاج الفساد الإداري والمالي الموجود في قطاع الشباب والرياضة في مصر.
- مع استخدام أحدث الأساليب العلمية في التخطيط الاستراتيجي لهذا القطاع، وفي الإدارات الخاصة بالمؤسسات الرياضية والشبابية، مع التدريب اللازم لتأهيل العاملين في هذا المجال، وتوسيع قاعدة المشاركة في الأنشطة الرياضية والشبابية، مع تشجيع القطاعين الأهلي والخاص الاستثماري على خوض غمار عملية التنمية البشرية في هذا القطاع.

ج: الطفولة:

- تعاني الطفولة في مصر من عدد من المشكلات التي تستوجب توجيه الاهتمام لكل منها على حدة، بجانب الاهتمام المفترض توجيهه لدعم شريحة الأطفال العاديين من أبناء هذا المجتمع، وأولويات العلاج المتصورة في هذا الجانب تشمل القطاعات التالية:

- قطاع الطفولة والأمومة: تطوير التشريعات والأدوات الملائمة لدعم ثقافة الطفل، وكل ما من شأنه تنميته مهارياً وفكرياً وبدنياً، وفي كل الأماكن التي يذهب إليها؛ المدرسة، المكتبة العامة، النادي، مراكز الشباب.. إلخ، مع التصدي من جانب آخر لمشكلات الأم المصرية الاجتماعية والثقافية والتشريعية؛ لتحسين مستوى أداء الأم المصرية بهذا المعنى.

➤ **أطفال الشوارع:** مع مخاطر هذه المشكلة على الأمن الاجتماعي والجناي؛ فإنه من الأولويات المطروحة تطوير دور الرعاية الاجتماعية، ودعم أدوار القطاع الأهلي والخاص في مجال رعاية هذه الفئة، وزيادة مستوى التوعية الاجتماعية لدى المواطنين بخطورة التخلي عن الأطفال تحت أي سبب، مع تحسين مستوى مؤسسات رعاية الأحداث لتحقيق الهدف الرئيسي من تأسيسها وهو التأديب والإصلاح، واستخدام المؤسسات الدينية ودور العبادة في التوعية بخطورة ظاهرة أطفال الشوارع، وأخيراً تطوير أداء الأجهزة الاجتماعية والأمنية الأخرى المعنية بهذه المشكلة والعاملين فيها على التعامل مع ظاهرة أطفال الشوارع بشكل عادل واحترافي، وإنساني.

➤ **عمالة الأطفال:** إن عملية بناء الإنسان والتنمية وتقوية التشريعات القائمة، مع تعزيز أدوار الدولة والقطاعين الأهلي والخاص، وقوية الحافز الديني والاجتماعي لدى المواطنين، وتدعيم التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال عبر العمل على الحصول على الدعم القانوني والمادي الدولي بغرض تحقيق التأهيل النفسي والاجتماعي المناسب للأطفال الذين دخلوا إلى سوق العمل في سن مبكرة، والاستفادة من التجارب الناجحة في هذا الشأن، كلها أدوات سيتم العمل على تنفيذها لمواجهة هذه المشكلة ذات الجوانب الإنسانية والاجتماعية.

➤ **الأيتام:** إنشاء دور أيتام قادرة على استيعاب العدد الكافي من هؤلاء الأطفال ممن لا عائل لهم، مع تحسين أوضاع الدور القائمة بالفعل، وإنشاء صناديق اجتماعية متخصصة في هذا المجال، مع تخطيط حملة توعية إعلامية واجتماعية شاملة تستند إلى القيم الدينية والاجتماعية التي تحض على التعامل مع اليتيم بصورة إنسانية، إلى جانب التوعية من المخاطر الاجتماعية والإنسانية التي تترتب على عدم رعاية اليتيم، وتوجيه إدارات المدارس ومختلف المؤسسات التي يتعاطى معها الأيتام إلى التعامل مع الأطفال الأيتام بصورة جيدة بعيداً عن أساليب التعامل التي تؤدي إلى إشعار الطفل اليتيم بأنه مختلف عن غيره من الأطفال.

خامساً: الأقباط :

إننا نؤكد أن موقفنا من الإخوة الأقباط موقف مبدئي ثابت مفروض على المسلمين بموجب إسلامهم وإيمانهم مؤكداً بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة - قولية وعملية -، وهذا الموقف يتلخص في النقاط التالية:

١. هم جزء من نسيج المجتمع المصري.
٢. شركاء الوطن والمصير.
٣. هم متساوون مع إخوانهم المسلمين في كافة الحقوق والواجبات وفي تولي الوظائف العامة على أساس الكفاءة والتخصص.
٤. حرية الاعتقاد والعبادة محترمة للجميع، والتعاون في كل ما يخدم الوطن ويحقق الخير لكل المواطنين أمرٌ لازمٌ.
٥. تأكيد الوحدة الوطنية، وعدم السماح لأي نشاط يؤدي إلى إثارة مشاعر التفرقة الدينية أو التعصب الطائفي.
٦. الحرص على روح الأخوة المصرية التي أظلت أبناء مصر على مر القرون مسلمين وأقباطاً، وإشاعة الأصول الداعية إلى المحبة والمودة بينهم؛ لتمكين الأمة من العمل المتكامل لبناء مستقبلها وحماية لها من ويلات التعصب الطائفي المقيت وعدم السماح لأي محاولات تؤدي لإثارة مشاعر التفرقة أو التعصب الطائفي بين المصريين.
٧. اعتماد الحوار الناضج والصريح منهج ووسيلة للتقارب للتواصل المستمر والدائم دعماً بالاستقرار الاجتماعي واحتواءً لأي أزمات أو عوارض حياة.

الفصل الثاني

رؤيتنا للإصلاح السياسي

- الإصلاح الدستوري وتطوير النظام السياسي
- الإصلاح الانتخابي

أولاً: الإصلاح الدستوري وتطوير النظام السياسي:

لاشك أن الحراك السياسي الذي حدث في الأشهر الماضية يفرض علينا أن نعمل من أجل إطلاق الحريات العامة للشعب بكافة طوائفه، واستعادته لكافة حقوقه، وإعلاء إرادته، حتى يتمكن من صياغة حياته وفق ثوابته ومبادئه ومصالحه، دون افتئات من السلطة، ولذلك سوف نسعى لتحقيق ما يلي :-

أن يكون نظام الدولة نظاماً جمهورياً برلمانياً دستورياً ديمقراطياً طبقاً للشريعة الإسلامية ..

التي تقرر حق الفرد في المشاركة السياسية الفاعلة كأساس لاستقلال القرار السياسي داخلياً وخارجياً .. وحق الأمة في علاقات دولية تقوم على المساواة والأخوة الإنسانية، وعلى الاحترام المتبادل للحقوق والسيادة الوطنية ، واحترام القوانين والمواثيق الدولية، وتأكيد حق الشعوب في تقرير مصائرهما، وأن هذا وغيره من جوانب الإصلاح الشامل لا يتحقق إلا من خلال تطبيق الشورى التي نؤمن بها، ونلتزم بأصولها، التي تتمثل في :

١. الشعب هو مصدر جميع السلطات، فلا يجوز لأحد أو حزب أو جماعة أو هيئة، أن تزعم لنفسها حقاً في تولي السلطة أو الاستمرار في ممارستها إلا استمداداً من إرادة شعبية حرة صحيحة.
٢. تداول السلطة عبر الاقتراع العام الحر المباشر - وتحت الإشراف القضائي الكامل.
٣. حرية الاعتقاد ، وحرية إقامة الشعائر الدينية لجميع الأديان السماوية.
٤. حرية الرأي والجمهور به، والدعوة السلمية إليه في نطاق النظام العام والآداب العامة، والمقومات الأساسية للمجتمع، واعتبار حرية تملك واستعمال وسائل الإعلام المختلفة ضرورة لتحقيق ذلك.
٥. حرية تشكيل الأحزاب السياسية بمجرد الإخطار ... وألا يكون لأية جهة إدارية حق التدخل بالمنع أو الحد من هذا الحق، وأن تكون السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام والآداب العامة والمقومات الأساسية للمجتمع، أو ما يعتبر إخلالاً بالتزام العمل السلمي، وعدم اللجوء للعنف أو التهديد به.
٦. حرية الاجتماعات الجماهيرية العامة، والدعوة إليها، والمشاركة فيها في نطاق سلامة المجتمع، وعدم الإخلال بالأمن العام، أو استعمال أو التهديد باستعمال العنف أو حمل أي سلاح.
٧. حق الاحتجاج والتظاهر السلمي.
٨. تمثيل الشعب عبر مجلس نيابي منتخب انتخاباً حراً، ولمدة محدودة، يُعاد بعدها الانتخاب، مع ضرورة أن تشمل قوانين الانتخاب الضمانات التي تؤكد نزاهتها وصحتها وحيدة القائمين على إجرائها ..

ومن ثم فنسعمل على أن يكون القضاة فقط هم المشرفون على الانتخابات من بدايتها لنهايتها، والإيمان بأن النظام السليم لإدارة الدولة والمجتمع هو نظام الحكم البرلماني الذي يجعل الحزب الحاصل على أعلى الأصوات في انتخابات حرة نزيهة، هو الذي يتولى تشكيل الحكومة ... وضمان حق كل مواطن ومواطنة في المشاركة في الانتخابات النيابية، متى توافرت فيه الشروط العامة التي يحددها القانون.

٩. حق كل مواطن ومواطنة في تولي عضوية المجالس النيابية، متى توفرت فيه الشروط العامة التي يحددها القانون.
١٠. إبعاد الجيش عن السياسة ليتفرغ للدفاع عن أمن الدولة الخارجي، وعدم استعانة سلطة الحكم به بالطريق المباشر أو غير المباشر لفرض إرادتها وسيطرتها، أو التهديد بمنع الحريات العامة الشعبية، وأن يكون وزير الدفاع مدنياً سياسياً كسائر الوزراء.
١١. تحديد سلطات رئيس الجمهورية، بما يجعله رمزاً لكل المصريين، فلا يترأس أي حزب سياسي، ويكون بعيداً كل البعد عن المسؤولية التنفيذية للحكم، وتحديد مدة رئاسته، بما لا يتجاوز فترتين متتاليتين.
١٢. إلغاء القوانين سيئة السمعة، مثل قانون الأحزاب، وقانون المدعي العام الاشتراكي، وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون الصحافة، وقانون النقابات، وغيرها من القوانين، التي أدت إلى حالة الخنق والجفاف والجمود السياسي الذي تعانيه الحياة السياسية المصرية واستبدال ما تدعو الحاجة إليه بما يؤكد حرية المواطن وكرامته وحقه في الاشتراك في العمل العام.
١٣. إلغاء القوانين الاستثنائية التي شلت حركة العمل الجاد في النقابات المهنية والعمالية، وتبني مشروعات القوانين التي تؤدي إلى إعادة الحياة إلى النقابات والعمل النقابي في مصر، وتُعلي من قيمة أداء المهن الحرة، وتحقق لها المناخ الملائم للمشاركة السياسية والاجتماعية في نطاقها المهني.

ثانياً: الإصلاح الانتخابي :

١. تولى لجنة مستقلة مشكلة من هيئات قضائية صرفة تكون غير قابلة للعزل تتولى الإشراف الكامل على إدارة الانتخابات والاستفتاءات بمجرد صدور قرار دعوة الناخبين، وتخضع لها كافة الأجهزة التنفيذية والمحلية والأمنية التي تتصل أعمالها بالانتخابات، بحيث تشمل مرحلة الترشيح والتصويت والفرز وإعلان النتائج .
٢. تنقية جداول القيد الحالية والتي لا تعبر بأى صورة من الصور عن الشعب المصري، وإعادة الجداول طبقاً للرقم القومى .
٣. إدلاء الناخبين بأصواتهم طبقاً للرقم القومى، مع توقيع الناخب فى كشوف الانتخابات أمام اسمه ووضع بصمته.
٤. فرض عقوبات صارمة على التزوير أو التلاعب أو التدخل فى الانتخابات تصل إلى الأشغال الشاقة بالنسبة للموظف العام، واعتبارها جريمة لا تسقط بالتقادم .
٥. وضع ضوابط دقيقة للإنفاق المالى فى الانتخابات .
٦. كف يد السلطات الأمنية عن التدخل فى أى خطوة من خطوات العملية الانتخابية وقصر دورها على حفظ الأمن ومنع الاحتكاك بين أنصار المرشحين .

الفصل الثالث الأمن والعدالة و الإصلاح القضائى

الأمن والعدالة والإصلاح القضائي :

إن القضاء هو السلطة الثالثة وهو صمام أمن المجتمع وملاذ المواطنين وحصنهم ضد الظلم والبغي، ولا يمكن الفصل بين استقرار الأمن وتحقيق العدالة فكلاهما لازم للآخر أدركها الإعرابي القديم بفطرته بغير فلسفة ولا مؤسسات عندما صاغها في نظرية فطرية تدرس (حكمت فعدلت فأمنت فنمت يا عمر) فربط الاستقرار في الأمن، ولذلك يجب الاهتمام بضبط الأمن العام وتحقيق استقرار هيئات المجتمع ومكافحة الجريمة وحماية الأخلاق وذلك من خلال تبني فلسفة تهتم بإصلاح أجهزة الأمن المختلفة - ودعمها وتحديد أهدافها في إطار حماية المجتمع ككل دون تحيز أو انحراف وأن يكون جهاز الشرطة قوة للمواطن في الانضباط والحيادة والنزاهة ولذلك نطالب:-

١. الشرطة وجميع أجهزة الدولة الأمنية وظائف مدنية كما ينص الدستور، وتتحدد مهامها في الحفاظ على أمن الدولة والمجتمع ككل، فلا تسخر للحفاظ على كيان الحكومة، أو تتخذ أداة لقمع المعارضة، على أن يوضع نظام يحكم عملها، ويحكم قيادتها، وعلى وجه الخصوص منع تدخلها في الأنشطة العامة والانتخابات.
٢. إلغاء حالة الطوارئ وتعديل قانون الطوارئ بحيث يقتصر جواز إعلان حالة الطوارئ على حالة الحرب الفعلية والكوارث العامة فقط، ولفترة محدودة لا يتم تجديدها إلا بشروط دقيقة، وتحديد سلطات الحاكم العسكري في ظل الطوارئ بحيث لا يتم تجميد الدستور في ظلها وانتهاك الحريات العامة والحقوق الأساسية للمواطنين .
٣. الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإعادة النظر في الأحكام الصادرة من محاكم استثنائية وعسكرية.
٤. القضاء على ظاهرة التعذيب داخل مزار الشرطة، ومقار مباحث أمن الدولة ومعاينة مرتكبيه، وتطبيق مبدأ (الشرطة في خدمة الشعب) وتقليص دور الأمن السياسي على حساب الأمن الجنائي وحفظ كرامة المواطن المصري.
٥. إلغاء تبعية السجون لوزارة الداخلية، تنفيذاً لتوصية قضاة مصر في مؤتمر العدالة وتبعية الهيئة القضائية، وإنشاء شرطة قضائية تتبع المجلس الأعلى للقضاء وإصدار قانون جديد للسجون يتفق مع أحكام الدستور والمواثيق الدولية، وتفعيل دور القضاء في الرقابة على السجون، والسماح لمراكز حقوق الإنسان بزيارة السجون وتحقيق شكاوى المسجونين .

أما عن استقلال القضاء :-

يجب أن يتمتع القضاء بالاستقلال عن السلطتين الأخريين حتى يستطيع أن يقوم بواجبه في إقامة الحق والعدل، وهذا ما قرره الدستور، ولكن الواقع يشهد أن أهل العدل يفتقدون العدل وأن قانون السلطة القضائية يجعل للسلطة التنفيذية اليد الطولى في شؤونهم الأمر الذي يفقدهم الاستقلال والأمان ويحرمهم

حقهم في مباشرة أعمالهم بحيدة ونزاهة كاملة، ولذلك فقد تحرك ناديم مطالباً بإقرار قانون جديد لهم اقترحوه منذ عام ١٩٩٢، إلا أن الحكومة تمتنع حتى الآن عن عرضه على مجلس الشعب لإقراره ولا تزال تسوف عاماً بعد عام، لذلك سوف نعمل بكل طاقتنا على:

١- إقرار قانون السلطة القضائية لكفالة استقلال القضاء بجميع درجاته، ووضع كل الشروط لإبعاده عن أية مظنة أو مطمع، والعمل على احترام أحكام القضاء على كل المستويات ومنع التحايل عليها.

٢- ألا يحاكم أحد إلا أمام قاضيه الطبيعي، وأن تلغى جميع المحاكم الاستثنائية، ويقتصر اختصاص المحاكم العسكرية على جرائم العسكريين أو الجرائم ذات الشأن العسكري فقط - وإعادة محاكمة كل من سبق الحكم عليه من محكمة عسكرية أو استثنائية أمام قاضيه الطبيعي .

٣- الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق، وأن تكون النيابة مستقلة، غير تابعة.

٤- تعديل القوانين وتنقيتها بما يؤدي إلى تطابقها مع أحكام الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع، إعمالاً لنص المادة الثانية من الدستور .

٥- العمل على دعم القضاء بصورة فعالة، والعمل على تخفيف العبء عنهم عن طريق تفادي الإكثار من القضايا مع تبسيط الإجراءات، وتوفير أسباب سرعة البت في المنازعات القضائية - باعتبار بطء العدالة نوعاً من الظلم - وكذلك تنظيم الأجهزة المساعدة للقضاء وكفالة وسائل الأحكام حتى تصل الحقوق لأصحابها في يسر وطمأنينة

٦- إعادة حق المواطن في تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر قبل الموظف العام، خاصة في قضايا التعذيب، وإلغاء المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية التي تخول لرئيس الجمهورية في ظل حالة الطوارئ الحق في إحالة أى قضية للقضاء العسكى والعمل على تعديل ما تم من اساءات للدستور تحت مسمى تعديل الدستور.

٧- إلغاء نيابة أمن الدولة، والأخذ بنظام قاضى التحقيق كضمانة عملية لحق كل مواطن يقبض عليه فى العرض على قاض يقرر بعد سماع أقواله الإفراج عنه أو استمرار حبسه .

الفصل الرابع

رؤيتنا للقضايا القومية الإقليمية

والسياسة الخارجية

- القضايا القومية والإقليمية.
- السياسة الخارجية.

أولاً: القضايا القومية والإقليمية:

من منطلق الدور المحوري والإستراتيجي والثقل الحضاري والتاريخي لمصر ومسئوليتها القومية تجاه شقيقاتها من الدول العربية والإسلامية وتجاه الإسلام وقضاياها نود أن نوكد على ما يلي:

أ : القضية الفلسطينية والحالة العراقية:

١- التأكيد على أن المقاومة ضد المحتل الغاصب الأجلو أمريكي والصهيوني لأرض العروبة والإسلام حق مشروع فرضه الإسلام وكفلته القوانين والمواثيق والأعراف الدولية، وأن على الحكومات والشعوب العربية والإسلامية وفي مقدمتها مصر مد يد العون والمساندة والتأييد للشعبين الفلسطيني والعراقي بصفة خاصة حتى يتجاوزا محتتهما ، وكذلك باقي الدول التي تعاني ذل الاحتلال وعنته.

٢- العمل على التكافل والتكامل بين الدول العربية والإسلامية، اقتصاديا، وثقافيا، وعسكريا، فعالم اليوم هو عالم الكيانات الكبيرة، فضلاً عن التحديات الخطيرة التي تواجهها أمتنا وخاصة أن المشروع الأمريكي يستهدف تركيع الأمة العربية والإسلامية وإخضاعها لسيطرته ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا.. كما يهدف إلى تفتيت المنطقة وإعادة رسم خريطتها من جديد بما يتفق ومصالح الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني من جانب، وبما يهدد أمن واستقرار دول المنطقة من جانب آخر.

٣- يرى الإخوان المسلمون ضرورة الحفاظ على وحدة الفصائل الفلسطينية وإزالة أى توتر يمكن أن ينشأ بينها وبين السلطة الفلسطينية، وألا تلقى الفصائل الفلسطينية المجاهدة بسلاحها لأنه الضمانة الأكيدة لحماية الشعب الفلسطيني فى مواجهة جرائم الاغتيال والتصفية والمجازر الوحشية التى يقوم بها العدو الصهيونى طبقاً لمشروع الذى يستهدف - وبدعم كامل من الإدارة الأمريكية - القضاء على المقاومة الفلسطينية، وكسر إرادة الشعب الفلسطيني، وإقامة دويلة فلسطينية هشة منزوعة السلاح والسيادة وإلغاء حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة، والتوسع فى إقامة المستوطنات العنصرية (بما فى ذلك الجدار العازل) واتخاذ القدس عاصمة أبدية له .

٤- وبالنسبة للوضع العربى فإن العدو الصهيونى مازال يطمع فى المزيد من تطبيع العلاقات مع الدول العربية، وإقامة شرق أوسطية لاستهلاك منتجاته، مع ضمان تفوقه الساحق عسكرياً وعلمياً وتقنياً حتى يتحقق حلمه القديم فى إقامة "إسرائيل الكبرى" من النيل إلى الفرات .. لذا

نرى ضرورة وقف كل أشكال التطبيع ووقف العلاقات معه، واعتبار مقاطعة بضائعه والبضائع الأمريكية أضعف الإيمان.

٥- وفيما يخص العراق فإن الإخوان المسلمين يؤكدون على أن الإدارة الأمريكية بغزوها واحتلالها للعراق (وأفغانستان من قبل) قد اعتدت على بلد عربي شقيق، وأنها أعادت إلى العالم شريعة الغاب بتحديدها وتجاوزها للقوانين والأعراف الدولية .. ومن ثم يرى الإخوان ضرورة إجلاء القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية فوراً، وترك الشعب العراقي ليدير شئونه بنفسه.

٦- إن وحدة شعب العراق من القضايا المرتبطة بالأمن القومي للمنطقة العربية والإسلامية، وعليه فإن المحافظة على وحدة الصف بين السنة والشيعة وبين العرب والأكراد هي من أعظم الفرائض والواجبات والتي تتطلب من جميع الحكام والزعماء العرب بذل كافة الجهود لتحقيقها.

ب: القضايا الإقليمية الأخرى:

١: سوريا وإيران: إن التلويح بضرب سوريا وإيران وأنظمة عربية أخرى، والتهديد بتصدير النموذج العراقي لبقية الدول العربية بهدف إخافتها وترويعها حتى تدعن لمطالب الإدارة الأمريكية هو أمر مرفوض بكل المقاييس، وهو ما يتطلب مصالحة حقيقية بين الحكام والشعوب، والعمل على إشراك الشعوب في صنع حاضرها وتقرير مصيرها ورد الحقوق إليها واستنهاض هممها حتى تكون قادرة على مواجهة التحديات والأخطار التي تحيط بها.

٢: السودان: ويرى الإخوان المسلمون .. ضرورة التدخل العربي العملي والجاد لحل مشكلات السودان .. بحساباته دولة عربية من جهة وعمقاً استراتيجياً عربياً وإسلامياً وبوابة علي أفريقيا من جهة أخرى .. ويرفض الإخوان المسلمون أي تدخل أجنبي أياً كان أسمه أو وصفه أو رأيه أو مبرره .. في الشأن السوداني.

٣: الصومال: الصومال بلد عربي وعضو بجامعة الدول العربية مزقته الحرب الأهلية وأصبح مسرحاً لتصارع النفوذ الأجنبي على الساحة العربية ... ويرى الإخوان المسلمون ضرورة حل مشكلات الصومال عربياً .. وبدعم عربي وفي إطار عربي .. وفي أحضان جامعة الدول العربية، بما يحول دون التدخل الأجنبي ونفوذه _ على حساب مصالح الصوماليين والعرب.

٤: لبنان: يرى الإخوان المسلمون .. أن وحدة الشعب اللبناني وتوافق طوائفه على مصلحة لبنان - وحماية المقاومة وصيانة سيادته .. ووحدته الوطنية هي أعلى من كل خلاف طائفي وأن المساعي العربية الجادة في هذا الشأن يجب دعمها ومساندتها ومقاومة كل محاولة للتدخل الأجنبي بما يحفظ لبنان أرضاً وسيادة

وشعباً وعروبة ، لا سيما وأنه لا زال جزء من أرضه محتل ولا زال مهدداً من قوات الاحتلال ويدعو الإخوان المسلمين .. كل العرب للضغط في هذا الاتجاه.

ثانياً: السياسة الخارجية:

ثمة دوائر يجرى العمل فيها في مجال السياسة الخارجية بما يحقق المصلحة العامة وهي:

- دائرة دول الجامعة العربية، ويتطلب الأمر تعديل ميثاق الجامعة العربية وتفعيلها، وتفعيل آليات العمل العربي مثل معاهدة الدفاع العربي المشترك والسوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية.
- دائرة الدول الإسلامية (رابطة العالم الإسلامي) ، التي تشمل كل الدول الإسلامية وتهتم السياسة الخارجية بهذه الدائرة بالسعى لتحقيق الوحدة الإسلامية، وهذا يتطلب وضع برنامج وآليات للانفتاح على العالم الإسلامي، بما في ذلك إيران وتركيا وماليزيا وإندونيسيا بما يحقق وحدة عضوية قادرة على الاكتفاء فيما بينها وحماية مشروعها الإسلامي في مواجهة العولمة.
- دائرة الدول الأفريقية، فمصر بلد أفريقي تربطها بدول حوض النيل والدول الأفريقية روابط تنموية هي حريصة عليها، وفي المقدمة تأتي السودان فهي بلد عربي إسلامي أفريقي وهو الشطر المكمل لمصر كما كان ، وهو خط الدفاع الجنوبي لمصر ، وهو سلة الغذاء التي لم يكمل استغلالها حتى الآن مع الحاجة الماسة إلى ذلك لنقص الغذاء في مصر وغيرها ، الذي تمثل العلاقة معه تاريخياً واستراتيجياً واقتصادياً أهمية قصوى، ومن ثم لا بد من إعطائها أولوية كبرى، خاصة في هذه المرحلة، لما في ذلك من آثار وتداعيات تهم الأمن القومي المصري والعربي .
- وأخيراً الدائرة العالمية: إذ ترتبط مصر بدول العالم بروابط عديدة، كما أنها عضو في الأسرة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة، ومن ثم تسعى لتأكيد واحترام القوانين والأعراف والمواثيق الدولية، وتعمل على خروج المنظمات الدولية من وصاية القوى الكبرى، كما تسعى إلى مراجعة قوانين وأعراف ومواثيق المنظمات الدولية التي هي عضو فيها حتى تكون مناسبة لكل الدول الأعضاء في هذه المنظمات ومساواة هذه الدول في حقوقها وسيادتها.

الفصل الخامس

رؤيتنا للإصلاح في المجالات الاقتصادية والاجتماعية

- الإصلاح الاقتصادي
- برنامج الخصخصة
- محاربة الفساد
- مكافحة ظاهرة الفقر
- معالجة مشكلة البطالة

رؤيتنا لإصلاح المشكلات الاقتصادية والاجتماعية

الإصلاح الاقتصادي:

منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود، والحكومات المصرية المتعاقبة تعلن عن تبنيها عن برامج للإصلاح الاقتصادي، وكانت تجربة السبعينات نتيجتها: اتجاه الاستثمارات إلى الاستهلاك، مما أوجد عادات استهلاكية جديدة على المجتمع المصري، وشوه ثقافة الإنتاج، وحول الريف المصري المنتج إلى كيانات مستهلكة شرهة، فضلاً عن ترسيخ ثقافة الربح السريع دون تعب أو مشقة. ثم كانت الحلقة الثانية والتي بدأت مع عقد التسعينات، والتي انتقلت لخطوات واسعة في التوجه نحو اقتصاديات السوق أو بالأحرى الاقتصاد الرأسمالي. ولم يعد خفياً على أحد الأسباب السياسية التي دفعت صندوق النقد والبنك الدوليين في توقيع اتفاق مع مصر مكنها من إسقاط حوالي ٥٠% من ديوانها الخارجية، ولكن هذا لم يكن مقابل الموقف السياسي لمصر من أزمة الخليج الثانية هو الثمن الوحيد، ولكن أضيف إلى ذلك تبني حزمة من الإجراءات والسياسات والقوانين التي تلتزم بها مصر بغض النظر عن التداعيات الاجتماعية التي ترتبت على تنفيذ هذه الأجندة. حيث تم الدخول في برنامج بيع شركات القطاع العام "الخصخصة" وتحرير التجارة الخارجية، وتحرير سعر الصرف، وتحرير سعر الفائدة، وخروج الدولة من القطاع الاستثماري بنسبة كبيرة وإعطاء جزء كبير للقطاع الخاص في قيادة عملية التنمية. وقد كانت النتيجة هي تبعية الاقتصاد المصري بشكل كبير للعوامل الخارجية، وفقدانه لعوامل التنمية الذاتية والاستقلال الاقتصادي، فأى خلل في إيرادات (البترو، قناة السويس، السياحة، عوائد العاملين بالخارج) تؤثر بشكل كبير على أداء الاقتصاد المصري، حيث تمول هذه المصادر بالنصيب الوافر من النقد الأجنبي. وقد لوحظ بعد ذلك تراجع الصادرات المصرية وزيادة الواردات "العجز في الميزان التجاري"، تراجع إنتاج السلع الإستراتيجية "القطن، القمح، الحبوب" التي كانت مصر تتجه فيها نحو الاكتفاء الذاتي وتنافس على بعض منها عالمياً. كما توارت الصناعة ولم يعد لها راعياً بعد أن تخلت عنها الحكومة، وأهمها القطاع الخاص متجهاً لقطاع الخدمات أو تبني نظام المصانع تسليم مفتاح.

ومع إيماننا بأن عملية الإصلاح تتسم بالاستمرار وأن سقفها لا حد له إلا أن واقع الاقتصاد المصري لا يعكس نتائج إيجابية في هذا المضمار رغم مضي سنوات طويلة بدعوى وجود برامج للإصلاح الاقتصادي، ولعل المشكلات التي تلم بفئات وأركان المجتمع المصري تبرهن على ذلك، فمعدلات الفساد والفقر والبطالة تتسارع وتتسع رفعتها يوماً بعد يوم.

ونحن بصدد ممارسة حقنا الدستوري والقانوني في الترشيح لانتخابات مجلس الشورى، نرى أنه من حق المواطنين أن يعلموا ما هي رؤيتنا للإصلاح الاقتصادي، وأيضاً موقفنا من القضايا الاقتصادية والاجتماعية الشائكة التي نعاني منها جميعاً.

أولاً : الإصلاح الاقتصادي

- إعمال دولة القانون: و يأتي هذا الأمر في مقدمة اهتماماتنا والتي تستهدف وجود تنمية حقيقية، فتهيئة المناخ التشريعي لمتطلبات الإصلاح الاقتصادي أمر هام ولكن الأكثر منه أهمية أن تكون هذه القوانين معمول بها ونافذة في الواقع العملي. فالإصلاح الاقتصادي الذي يفتقد وجود قوانين سليمة وجديدة في تنفيذها على جميع أفراد المجتمع دون استثناء، هو إفساد وليس اصلاح. ومن هنا نجد أن قوانين أخرى تحكم النظام الاقتصادي في مصر تعارف عليها المتعاملون في محيط المجتمع المصري ولكنها قوانين غير مكتوبة وتسير الأمور للالتفاف على القوانين المعلنة، حيث تنتشر الرشوة والمحسوبية وغياب الشفافية.
- تبنى نموذج تنموى للاعتماد على الذات. إذ يلاحظ أن لغة الخطاب الاقتصادي للحكومة منذ إعلانها عن برنامج الإصلاح الاقتصادي، هي الاعتماد على الخارج في كل شئ، (التمويل، التصدير، التسويق، التكنولوجيا، الإدارة). ونذكر أن القروض الخارجية أو المعونات، لا تقيم اقتصاداً سليماً كما أن الاستثمارات الأجنبية لا تمثل العصا السحرية لحل مشكلاتنا الاقتصادية فمن خلال تعبئة المدخرات المحلية والاستفادة من كافة الموارد المحلية "الطبيعية المالية، البشرية" يمكن إقامة اقتصاد وطني، ثم يمكن بعد ذلك أو خلاله النظر إلى مساهمات أو مساعدات خارجية تتمثل في قبول الاستثمارات الأجنبية أو القروض أو المنح، وذلك كله وفق أجندة وطنية تنموية، لا تقبل شروط تملئ علينا تصطدم بمقدراتنا الوطنية "سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية"
- إعادة النظر في الدور الاقتصادي للدولة، فإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص لا يعنى اختفاء دور الدولة وممارسة بعض الاستثمارات العامة، فهذا الاتجاه أصبحت تحتمه عدة أمور منها تدنى أداء القطاع الخاص المصري، وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة أعداد من يعيشون تحت خط الفقر. وليس معنى هذا العودة إلى تجربة القطاع العام المريرة، ولكن إدارة الاستثمارات العامة بمعايير اقتصادية. وأن يعاد النظر في برنامج الخصخصة المنفذ حالياً يجب أن تظل بعض الاستثمارات سواء في الصناعة أو حتى في إنتاج المواد الاستهلاكية بعيداً عن الخصخصة لما لها من آثار تؤثر على المجتمع بالسالب.
- توافر الشفافية في التوجهات الاقتصادية. فكثير ما توصف العلاقة بين مجتمع الأعمال والحكومة المصرية بأنها عديمة الثقة، خاصة فيما يتعلق بالقرارات الاقتصادية ووضع السياسات، أو الدخول في الاتفاقيات الدولية. وطبيعة مرحلة العمل في المجال الاقتصادي تستلزم أن يكون كافة الشركاء في المجتمع الاقتصادي على دراية بمقدار لا بأس به بالتوجهات العامة للسياسة الاقتصادية الحاكمة والموجهة له.

- وجود قاعدة بيانات دقيقة ومتوفرة لكل من يطلبها عن مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، فمصر إلى الآن لا يتوافر لديها خريطة استثمارية، ولا توجد قاعدة بيانات عن الفقراء ومستحقي الدعم. كما أن معظم البيانات الاقتصادية الكلية قد تختلف من مصدر إلى آخر، على الرغم من أنها مؤسسات تخضع للدولة. وفي هذه الصدد لابد من توحيد هذه الجهات ووضع معايير للعمل فيما بينها بحيث تشكل وحدة واحدة تكون هي المسؤولة عن للمعلومات والبيانات في مصر.
- مناخ الاستثمار، لا يزال مناخ الاستثمار محيراً على الرغم من كثرة الحديث عن أهمية تطويره. فتحسين مناخ الاستثمار مسألة تتسم بالاستقرار ولكن الواقع المصري لا يتسم بالوضوح، حيث أن المناخ الجيد يقتضى الاستقرار لمجموعة العوامل الحاكمة له، من سعر الصرف والبيئة التشريعية وعدالة المعاملة الضريبية والجمركية. وعدم التمييز بين العاملين في النشاط الواحد. ولعل تعدد القوانين التي تمس الاستثمار في مصر توضح هذا التمييز. ويستلزم الأمر اتخاذ خطوات جادة تستهدف عامة المستثمرين ولا تصدر من أجل فئة أو أشخاص بعينهم. وأن تكون الإعفاءات الضريبية والجمركية مرتبطة بمعايير نوع النشاط ومدى مساهمته في تحقيق قيمة مضافة، وأن تكون هناك ممارسة حقيقية لمنع الاحتكار خاصة في السلع الهامة مثل الحديد، والاسمنت، والأسمدة.
- القطاع الصناعي يشكل عماد أي تجربة تنموية. ومصر منذ الدخول في برنامج الإصلاح الاقتصادي أعتري قطاعها الصناعي العديد من السلبيات، من حيث نوع الصناعات التي تتبناها القطاع الخاص، أو حجمها. فمعظم الصناعات في مصر اتجهت للصناعات الاستهلاكية، واعتنت أكثر بالسوق المحلي ولم تستهدف التصدير بشكل رئيسي، كما أنها صغيرة ومتوسطة الحجم، وتعتمد في جزء كبير من أدائها على الخارج. ومن هنا لا بد أن يعاد النظر في بناء قاعدة صناعية قوية تساهم مصر فيها بصناعة العدد والآلات ومساهمة التكنولوجيا الوطنية فيها بصورة كبيرة. وأيضاً من الأهمية بمكان وجود استراتيجية لعمل الصناعات الصغيرة تستهدف ربطها ببعضها البعض أو ربطها بالصناعات المتوسطة والصغيرة، مع إعطائها التسهيل اللازم في مجال التمويل والدعم الفني، وقد أوضحت الدراسات أن مساهمة القطاع الخاص في الصناعات التحويلية تأتي متأخرة بعد قطاعي العقارات والبتروك والتعدين.

ثانياً: برنامج الخصخصة:

يعتبر القطاع الخاص هو القاطرة التي تقود التنمية في ظل اقتصاديات السوق ، و لكن الخطأ الذي وقعت فيه الحكومات أنها - و قبل ان تطمئن الي وجود ذلك القطاع الخاص القوي و القادر علي تحمل مسؤولياته - تخلت عن القطاع العام الذي حالت بينه و بين التجديد و التوسع و جمدت استثماراته ، و هكذا نشأت فجوة أثرت و بشدة علي النشاط الاقتصادي : فمن ناحية - لم يتم بعد ايجاد القطاع الخاص القوي ، و من ناحية اخري : القطاع العام مجمد ، و تخلت الدولة ايضا عن دورها في الرقابة و الاشراف علي القطاع الخاص الناشئ و توجيه نشاطاته نحو اولويات التنمية . و يعود ذلك الي عدم القدرة علي مواجهة الاثار الاجتماعية للخصخصة او عدم التوازن بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية و الاجتماعية ، وربما يعود السبب في ذلك الي عدم القدرة علي تخصيص الاعتمادات اللازمة لتمويل الفراغات الناجمة عن انسحاب الدولة من مسؤولياتها العامة . و جدير بالذكر ان دفع عملية التنمية يقتضي ان يرتاد رجال الاعمال و حائزوا الاموال مجالات جديدة و يقوموا بتأسيس شركات جديدة و ذلك لتفعيل دور القطاع الخاص في دفع عملية التنمية ، بدلا من الابتعاد عن تحمل المخاطر، و التكاليف علي ما هو قائم وفقا لمبدأ تسليم المفتاح .. اذ ان تطوير ما هو قائم يمكن انجازة من خلال عمليات خصخصة نظم الادارة و الحوافز في شركات القطاع العام ، في حين ان توسيع رقعة القطاع الخاص يكون بتأسيس وحدات جديدة تضيف الي الطاقات الانتاجية و توسع فرص التوظيف في المجتمع .

و اذا حاولنا رصد اهم نتائج برنامج الخصخصة ، فانه يمكن تركيزها علي النحو التالي :

- ١ - ادت عمليات الخصخصة الي قطع الطريق علي تنفيذ استثمارات خاصة جديدة يحتاجها الاقتصاد ، حيث ان الاموال التي دفعها القطاع الخاص لشراء اصول القطاع العام لا تعني سوي تمويل تداول اصول قائمة بالفعل ، بدلا من استخدامها في بناء استثمارات جديدة ، و بالتالي فان الخصخصة لم يمولها القطاع الخاص من فوائض مالية لديه ، و انما مولها مما كان سيخصصه للاستثمار ، مما حرم الاقتصاد من عامل مهم لتنشيط النمو ، و اسهم - الي جانب عوامل اخري - في دخوله فيما سمي بأزمة السيولة التي هي في الحقيقة ازمة تراجع و ركود .
- ٢ - بيع جانب من الاصول المملوكة للدولة اقتصر علي افضل الشركات الربحية ، و استخدام عائد البيع في اغراض غير بناء اصول انتاجية جديدة ، و هو ما ادي الي تحجيم القطاع العام و تقليل قدرة الدولة علي القيام بالدور المنوط بها و المتمثل في تحديث اقتصاد غير متقدم و دفعه للامام .

٣ - أسهمت عملية الخصخصة في تكريس السمة الأساسية لفئة خاصة من الرأسماليين مفقده روح الاقتحام و المبادرة ، فكانت عملية الخصخصة برمتها بيع لمشروعات جاهزة و غالبيتها الساحقة تحقق إرباحا و لها سوقها الرائجة ، و لا تنطوي علي مخاطرة .

٤ - أدت عمليات الخصخصة إلي ظهور عمليات فساد تتفاوت حدثها ، و هناك العديد من صفقات الخصخصة التي ثار الكثير من الجدل حولها (المراجل البخارية ، الأهرام للمشروبات ، النصر للإسكان ، فندق آمون أسوان ، حصة بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي ، بيع ٢٠% من أسهم الشركة المصرية للاتصالات ، عمر أفندي ، مصنع الغزل و النسيج ببورسعيد ، شركة اسكو) .

في ضوء الخلفية السابقة و من واقع الدراسات العديدة التي اجرتها هيئات دولية (من بينها البنك الدولي) ، يمكن ان نحدد ابرز التحفظات و المحاذير علي عملية الخصخصة فيما يلي :

١ - فيما يتعلق بالعمالة : يتعين ايجاد الحل المقبول اجتماعيا للعمالة التي يتم الاستغناء عنها ، من خلال عدد من الحلول المقترحة ، من بينها :

* تحمل الحكومة او صناديق معينة او المشروعات التي يتم تخصيصها بتكلفة صرف معاشات كاملة للعمال و الموظفين الذين يخرجون من سوق العمل قبل السن القانونية .

* توفير فرص عمل بديلة للعمالة التي يتم الاستغناء عنها .

* التدريب التحويلي للعمالة بقصد تمكينها من العمل في وظائف او مجالات جديدة .

* توفير قروض ميسرة لجزء من العمالة القادرة و الراغبة في تولي مسئولية اقامة مشروعات صغيرة جديدة في قطاعات ذات أولوية .

٢ - فيما يتعلق بالدعم : من بين الحلول المقترحة لهذه المشكلة ما يلي :

* تحمل الدولة بتكلفة دعم مؤقتة و مبرمجة للمشروعات .

* تقديم إعانات مؤقتة للمنتجين .

* مراقبة مستمرة للأسعار من خلال جهاز مخول بذلك قانونيا .

* تقديم بدل نقدي للمستهلكين المضارين من خفض او إلغاء الدعم السلعي .

٣ - فيما يتعلق بموضوع المنافسة و الاحتكار : يجب توفير الآليات التشريعية و التنظيمية اللازمة ، و يقصد بذلك :

* تفعيل قانون المنافسة الاحتكارية .

* استحداث جهاز يكلف بمراقبة السلوك الاحتكاري و تنظيم المنافسة .

٤ - فيما يتعلق بصعوبة تقييم الأصول : يثور جدل و اختلاف كبير حول اسس التقييم ، مما يستدعي اللجوء الي اجهزة تتمتع بالتخصص و النزاهة و الحيادية و القدرة الاحترافية .
 و من ثم .. فان وجود دور فعال للدولة بوصفها شريكا و محفزا و مسهلا امر لا بد منه لتحقيق الرؤية الشاملة للتنمية المستدامة ، لذلك فان للدولة دورا مهما عليها ان تنهض به ، من خلال التعليم و الحوافز و الروادع ، فاذا لم تنهض الدولة بهذا الدور بالفعل .. كان له تأثير سلبي علي التنمية و الرفاهية الاقتصادية ، بل ربما يؤدي ذلك الي الفوضى الاجتماعية و الانهيار الاقتصادي .
 و مع تعاظم التوجه نحو زيادة دور القطاع الخاص ، فمن الضروري ان نؤكد علي استمرار اهمية دور الدولة في ادارة الاقتصاد ، فالاقتصاد السوق ليس مجرد اعطاء مزيد من الحرية للقطاع الخاص ، بل لا بد و ان يندرج ذلك في منظومة متناسقة من النظم القانونية و الاقتصادية و السياسية التي تحقق هذا الغرض ، و يقصد بذلك :

١ - تفعيل الية السوق التي تؤدي الي كفاءة تخصيص الموارد و تفعيل المنافسة الكاملة التي لا تتوافر الا بتنظيم حكومي .

٢ - هناك حجم امثل للمشروع يحقق النفقات المتناقصة لا توفره المنافسة و يحتاج الي التدخل الحكومي .

٣ - الحاجة الي قانون ينظم العلاقات التجارية لتنظيم المبادلات و العقود .

٤ - ان النتاج الخاص لبعض السلع لا يحقق الكفاية ، خصوصا حين ترجع الوفورات الخارجية و يحتاج الي مساهمة القطاع العام .

٥ - لا بد من رعاية الفقراء ، و يحتاج الامر الي اعادة توزيع الدخل .

٦ - يتعرض العمال للبطالة و يحتاج الامر الي تدخل الدولة .

أما فيما يتعلق باليات التنفيذ من خلال الخصخصة : فهي لا تعني ان نتحول الي اسلوب البيع ، لانه يوجد اشكال و بدائل و صيغ للخصخصة قد تتنوع و تختلف من دولة لاخري حسب ظروف كل دولة ، و يمكن تقسيم هذه الاساليب الي ثلاث مجموعات تتضمن :

• أساليب البيع الكلي او الجزئي لحصة الحكومة او القطاع العام في ملكية الشركة عن طريق طرح العام للاسهم في سوق المال .

• اساليب لا تتضمن عملية البيع ، و لكنها تقوم علي تفعيل قوي السوق في ادارة وتشغيل موارد القطاعات تحت الخصخصة .

• اساليب تتم عن طريق التفويض او التوكيل من الحكومة الي القطاع الخاص للقيام باداء الاعمال لصالحه او لحساب الدولة بموجب عقود الإدارة او التأجير التمويلي .

حصيلة البيع : الحكومة قد تصرفت في عائد الخصخصة علي نحو من شأنه ان يقلل الموارد المالية المتاحة للاستثمار ، بالاضافة الي ان معظم ما تم خصخصته من شركات قد تم تمويله محليا من المدخرات او عن طريق تقديم تسهيلات ائتمانية من البنوك المصرية ، ومن ثم لم تؤدي الي خلق طاقات انتاجية جديدة ، بل استخدمت لتمويل طاقات انتاجية قائمة بالفعل ... هذا في الوقت الذي استخدمت الحكومة الاموال في تمويل المعاش المبكر او سداد قروض القطاع العام .. و هكذا ، و لم تعد هذه الاموال للتدفق مرة اخري في شرايين الاقتصاد في صورة استثمارات جديدة ، و بذلك تكون النتيجة النهائية للخصخصة هي تخفيض الموارد المتاحة للاستثمار ... مما ساهم فيما نعانيه من ركود و بطالة و .. الخ .

فالحكومة لم تنجح في التوصل الي تصور علمي صحيح حول دور الدولة في ظل التحول الي نظام السوق ، خصوصا حول دورها الاستثماري ، فضلا عن دورها في الاشراف و الرقابة ، و ذلك تحت تأثير جماعات الضغط من بعض العناصر داخل السلطة و خارجها ، و التي تدعو عن وعي و عدم وعي الي تقليص دور الحكومة في التأثير علي مختلف المتغيرات الاقتصادية و السياسية .

ثالثاً: محاربة الفساد:

الفساد في مصر لا تخطئه عين، ولا زالت مصر تحتل مرتبة متدنية في تقرير منظمة الشفافية الدولية، بدرجة تقويم ٣,٢ في ظل مؤشر مكون من عشر درجات الشفافية التامة تعنى الحصول على عشر درجات والفساد التام يعنى الحصول على صفر. وأصبحت المدفوعات غير الرسمية سمة ثابتة في كافة التعاملات المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي الخدمي. ولعل الرأي العام الساخط على أداء الحكومة يكشف درجة الفساد التي ظهرت بوضوح في أداء المرافق العامة (حادث قطار الصعيد، قطار كفر الدوار، عبارة الموت، أكياس الدم، قضايا وزارة الصناعة، الجهاز المصرفي..الح)

ولمواجهة مشكلة الفساد في مصر فإننا نعتمد إستراتيجية لمواجهة تعتمد على الوسائل الآتية:

- تبني نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ فصل السلطات، وسيادة القانون، من خلال خضوع الجميع للقانون واحترامه والمساواة أمامه وتنفيذ أحكامه من جميع الأطراف، نظام يقوم على الشفافية والمساءلة.

- بناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه، وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، والالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه .

- إعمال القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا ونشرها على الرأي العام، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات.

- تطوير دور الرقابة والمساءلة الجادة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة في هذا المجال مثل الأسئلة الموجهة للوزراء وطرح المواضيع للنقاش العلني، وإجراء التحقيق والاستجواب، وطرح الثقة بالحكومة.

- تعزيز دور هيئات الرقابة العامة كمراقب الدولة أو دواوين الرقابة المالية والإدارية أو دواوين المظالم، التي تتابع حالات سوء الإدارة في مؤسسات الدولة والتعسف في استعمال السلطة، وعدم الالتزام المالي والإداري ، وغياب الشفافية في الإجراءات المتعلقة بممارسة الوظيفة العامة.

- التركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد في قطاعات العمل العام والخاص والأهلي وذلك من خلال التركيز على دعوة كل الأديان إلى محاربة الفساد بأشكاله المختلفة، وكذلك من خلال قوانين الخدمة المدنية أو الأنظمة والمواثيق المتعلقة بشرف ممارسة الوظيفة .

- إعطاء الحرية للصحافة وتمكينها من الوصول إلى المعلومات ومنح الحصانة للصحفيين للقيام بدورهم في نشر المعلومات وعمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد ومرتكبيها.

- تنمية الدور الجماهيري في مكافحة الفساد من خلال برامج التوعية بهذه الآفة ومخاطرها وتكلفتها الباهضة على الوطن والمواطن، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمعاهد التعليمية والمتقنين في محاربة الفساد والقيام بدور التوعية القطاعية والجماهيرية.

رابعاً: مكافحة ظاهرة الفقر:

يمثل الفقر عقبة أساسية للتنمية المتواصلة ورفع معدلات النمو الاقتصادي كما يشكل الفقر والحرمان خطراً على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني فهو يولد بيئة خصبة تنمو بها أشكال مختلفة من الاحراف والتطرف والمعارضة الجامحة التي قد تستهدف الدولة ذاتها في نهاية الأمر.

والفقر يجب أن ينظر إليه على أنه «حالة يعجز فيها الإنسان بسبب مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية عن تلبية حاجاته المادية والمعنوية في ظل نظام اجتماعي وثقافي محدد».

وبناء على تبنى هذا المفهوم للفقر كظاهرة اجتماعية فإننا أمام تحليل كفي لظاهرتين أساسيتين تتعلق الظاهرة الأولى بعملية التفاوت في توزيع الدخل وإعادة توزيعه على الفئات الاجتماعية وترتبط الظاهرة الثانية بقضية التفاوت الطبقي والتمايز المعيشي .

والإسلام يهدف إلى القضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية وهي التي تنظم التكافل الاجتماعي لجميع الأفراد. فهي تعمل على محاربة الاستغلال والاحتكار، وتقر الشريعة الإسلامية إن من حق ولي الأمر أن يأخذ فضول الأموال من الأغنياء وردّها على الفقراء حتى لا يصبح المال للأغنياء محصوراً في أيديهم دون غيرهم.

وتعتبر الزكاة هي إحدى الطرق التي سلكها الإسلام لمكافحة الفقر والقضاء على البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتدعيم التضامن والتكافل الاجتماعي ومنع تكديس الثروة في أيدي القلة لصالح الأمة والمجتمع.

نسبة السكان تحت خط الفقر في مصر، عند مستوى إنفاق دولار واحد في اليوم فيما أقل (خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣) حوالي ٣,١%. أما نسبة السكان تحت خط الفقر عن مستوى إنفاق ٢ دولار في اليوم خلال نفس الفترة فتبلغ ٤٣,٩%. وذلك حسب تقديرات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، كما أشار التقرير إلى أن التقديرات المحلية في مصر لنسبة السكان تحت خط الفقر بإنفاق دولار واحد في اليوم فيما أقل تبلغ ١٦,٧%.

أما فيما يتعلق بنمط توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة فإن البيانات المتاحة تعتمد على بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٠/٩٩، وتوضح نتائج هذا البحث أن توزيع الدخل في مصر يتحيز لصالح الحضر على حساب الريف. وتوضح أيضاً أن ٢٠% من السكان على مستوى الجمهورية يحصلون على دخل أقل من ٦٠٠٠ جنيه في السنة، وتبلغ هذه النسبة في الحضر ١٣% أما في الريف فتبلغ ٢٦%. ويحصل ٣٠% من السكان على أكثر من ١٢٠٠٠ جنيه في السنة، وتبلغ هذه النسبة في الحضر ٤٣% في حين تبلغ في الريف ١٩%.

وقد اعتمد تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية على بحث الدخل والإنفاق لعام ٢٠٠٠/٩٩ فيما يتعلق بمؤشرات توزيع دخل في مصر، وتوضح هذه المؤشرات:

- أفقر ١٠% من السكان يحصلون على ٣,٧% من الاتفاق الكلى
- أفقر ٢٠% من السكان يحصلون على ٨,٦% من هذا الاتفاق
- أما أغنى ٢٠% فيحصلون على ٤٣,٦% من الاتفاق
- فى حين يحصل أغنى ١٠% على ٢٩,٥% من الاتفاق
- وهكذا فإن أغنى ١٠% من السكان يعادل حوالى ٨ أمثال إنفاق أفقر ١٠% من السكان

طرق مواجهة الفقر:

١. إعمال الزكاة والوقف بشكل حضارى ،يتيح فرص العمل للفقراء ويقدم لهم امكانيات التدريب، وامتلاك أدوات الحرف، حتى يخرجوا من دائرة الفقر، والبعد قدر المستطاع عن دائرة تقديم الزكاة وأموال الوقف فى شكل سلع استهلاكية قد تشبع حاجات الفقراء فى الأجل القصير ولكنها تبقى الفقير على فقره لفترة طويلة.
٢. تنظيم الدور الاجتماعى لرجال الأعمال وتعميق مفهوم التوازن بين المصلحة العامة والخاصة.
٣. إعادة توزيع الدخول بما يحقق العدالة وحصول كل فرد على عائد يقابل جهده.
٤. تكثيف العمالة (وذلك من خلال إقامة المشاريع التي تحتاج إلى أيدي عاملة).
٥. زيادة توفير فرص التعليم (وذلك من خلال توفير التعليم مجانا).
٦. تعدد الأنشطة الاقتصادية للفرد الواحد داخل الأسرة.
٧. تدعيم المشاريع الصغيرة حتى ولو خصصت لذلك وزارة وميزانية خاصة، (حيث أحد أهم السبل للحد من الفقر ويعني ذلك أن يتم إقامة المشاريع الصغيرة والاهتمام بها).
٨. تعدد مصادر الدخل داخل الأسرة الواحدة.
٩. توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتغذية والتعليم والسكن وذلك لتنمية مستوى حياة الأفراد
١٠. الاهتمام بالدعم وتقديم وسائل التكافل والضمان الاجتماعى.
١١. الاهتمام بخلق وتنمية فرص العمل المنتج بما يتناسب مع قدرات الفقراء.
١٢. توفير القروض الصغيرة وتسهيل الإجراءات الخاصة بالحصول على هذه القروض.

خامساً: معالجة مشكلة البطالة:

على الرغم من تضارب الأرقام الخاصة بحجم البطالة في مصر، حيث تشير أرقام البنك المركزي إلى معدل ١٠ % ، وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى ١١,٧ % ، فإننا سنعتمد على الرقم الأقل ، وإن كان الواقع يحتم أن نعتد الرقم الأعلى ، حيث أن المشكلة تطال كل بيت في مصر ، وتشمل الريف والحضر ، والذكور والإناث. وترجع أسباب هذه المشكلة لعوامل عدة ، كما تتعدد آثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولكننا سنشير وبما يقتضيه المقام إلى رؤيتنا لأسباب حل المشكلة.

علاج المشكلة في الأجل القصير:

- تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي ، من خلال العمل على تلافى أسبابها وميزة هذا الاقتراح أنه سيسهم في زيادة حجم العمالة دون الحاجة إلى إنفاق استثماري جديد.
- إعادة النظر في سياسة الخصخصة والمحافظة على المشروعات العامة الناجحة ، والعمل على إنشاء استثمارات عامة حقيقية تقوم على أسباب اقتصادية توفر فرص عمل وتحقق قيمة مضافة.
- العمل على تحسين مناخ الاستثمار والقضاء على معوقات انطلاق القطاع الخاص.
- النهوض ببرامج الخدمات الصحية والتعليمية العامة وهو الأمر الذي سيستوعب إعداداً كبيرة من الخريجين ، مع مراعاة أن تكون هذه الوظائف حقيقية وليست وهمية. من خلال توزيع هذه المشروعات على مختلف مناطق الريف والحضر وليس تركها فقط في العاصمة والمدن الكبرى.
- التوسع في برامج التدريب للمهن اليدوية ، خاصة أن هذه المهن تعتمد بشكل أساسي على الكفاءة الشخصية والخبرة ولا تحتاج إلى رأس مال ويمكن أن تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة.

علاج المشكلة في الأجل الطويل

- العمل على إيجاد فرص عمل منتجة ، ويتحقق ذلك من خلال وجود دفعة قوية للاستثمار والنمو في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي (الزراعة ، الصناعة ، الخدمات). استمرار تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة وهو ما يطلق عليه التنمية المستدامة.
- الارتفاع بمستوى الاستثمارات القومية بما لا يقل عن ٣٠ % حتى يمكن استيعاب الأعداد الداخلة سنوياً لسوق العمل.
- الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل حقيقي والبعد عن صورة نقل الملكية والاستثمارات في مجال الصناعات الاستخراجية كما حال الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر والاستفادة من تجربة دول جنوب شرق آسيا في هذا الشأن.

- الاهتمام بنوع التكنولوجيا المناسب لمشروع التنمية في مصر خاصة في المراحل الأولى حيث يكون الواجب التركيز على التكنولوجيا كثيفة العمل حتى يمكنها المساهمة في تخفيف حدة مشكلة البطالة.
- إعادة النظر بين حين وآخر في السياسات التعليمية بما يوجد علاقة وثيقة بين التعليم وسوق العمل، وهو شديد الأهمية حيث يتزايد عدد الخريجين من الجامعة وغيرها المتعطلين وبغير عمل ويشكلون عبئاً كبيراً على أسرهم.
- الجمع بين سياستي الملكية العامة والخاصة لإدارة الاقتصاد القومي على أن يكون دور الدولة هو تهيئة المناخ لدخول القطاع الخاص، وبما يمكنها من تحقيق توازن للحد من سيطرة القطاع الخاص.
- الاستفادة من آيتي الوقف والزكاة في خلق فرص عمل وتوفير خدمات التنمية البشرية في مجالات التعليم والصحة. خاصة وأن هناك آراء فقهية تجيز توفير أدوات العمل للفقير بل ذهب البعض إلى إمكانية الاستفادة من أموال الزكاة لإقامة مشروعات عامة.
- البعد عن مظاهر الاستهلاك الريائي والترفي وتعميم سلوك الإدخار. تعظيم العمل كقيمة لدى أفراد المجتمع ونبذ السلوكيات الطفيلية وأعمال المضاربات.

الفصل السادس

رؤيتنا لدور المؤسسات الدينية

- الأوقاف والأزهر الشريف
- الكنيسة

أولاً: الأوقاف والأزهر الشريف

يلعب الدين دوراً كبيراً في حياة الأمم والشعوب، والشعب المصري بالذات أحد أكثر شعوب العالم المتحضرة تمسكاً بدينه وبالقيم التي أفرزها عبر القرون الطويلة الماضية، وفي هذا الإطار يؤمن الإخوان المسلمون بأن الإسلام منهج لجميع مناحي الحياة، مع معالجته لمختلف الجوانب الروحية والمادية في حياة الإنسان؛ فرداً ومجتمعاً؛ باعتبار أنه دين الحق والعدل والتضامن والتكافل الاجتماعي كما أنه دين يحث على العلم والتنمية الشاملة والمستدامة.

وفي هذا فإن برنامج الإخوان المسلمين الانتخابي يرى أنه بات من الضروري التصدي لمجموعة من أوجه العوار التي باتت تشوب الأداء المؤسسي والعام في قطاع الشؤون الدينية والأوقاف والأزهر الشريف في مصر، تدعيماً لأداء المؤسسات العاملة، وترسيخاً لحزمة القيم والأخلاقيات الواجب أن تكون ثابتة في مجتمع متدين مثل المجتمع المصري:

أ: الأزهر الشريف:

على أهمية الدور الذي لعبه ويلعبه الأزهر الشريف جامعاً وجامعة في مصر والعالم الإسلامي عبر تاريخه الطويل؛ فإنه بات من المهم إعادة النظر في أداء مؤسسة الأزهر الشريف وأدوارها المختلفة؛ الدعوية والتربوية والثقافية على النحو التالي:

١. تحقيق الاستقلال المالي والإداري للأزهر الشريف جامعاً وجامعة، وإعادة كل أوقاف الأزهر إليه.

٢. تدعيم التعليم الأزهرى بمختلف مراحل ومستوياته؛ بدءاً من الكتاتيب وحتى مستوى التعليم الجامعي، بالتركيز على مختلف جوانب العملية التعليمية في الأزهر؛ من مستوى المناهج وحتى مستوى العاملين القائمين على العملية التعليمية في الأزهر مهنيًا ومادياً.

٣. إعادة تشكيل هيئة كبار العلماء بالانتخاب، واختيار الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر بالانتخاب من بين أعضائها.

٤. تطوير قطاعات الإفتاء والدعوة والوعظ والإفتاء في الأزهر الشريف سواءً على مستوى الخريجين والعاملين أو الاهتمام بقطاع البحوث الإسلامية، مع وضع خريطة حركة جديدة وتنشيط للأزهر في مجال الدعوة وتوضيح صورة الإسلام في الخارج بشكل أكثر فاعلية ولا سيما في الأمريكيتين.

٥. تفعيل دور مجمع البحوث الإسلامية، عبر انتخاب أعضائه من بين علماء وأساتذة الأزهر، والعمل على انتظام اجتماعاته، والرجوع إليه في القضايا الهامة والأخذ برأيه فيها.

ويطرح ملف إصلاح الأزهر الشريف بأدواره الدّعوية ملف دور العبادة وتطوير أدوارها الاجتماعية والتثقيفية وليس الدينية فحسب؛ وذلك عبر إلحاق أقسام لمحو الأمية، ولجان للصحة، وأقسام للمناسبات والخدمات الفنية، وغير ذلك، مع تطوير أداء مؤسسات الإفتاء في مصر بإلحاقها بعصر ثورة المعلومات والاتصالات، وتحديث أدائها ومنظومة العمل التشريعي والإداري التي تعمل في إطارها.

ب: الأوقاف:

على أهمية الدور الاجتماعي والتكافلي الذي تلعبه مؤسسة الوقف فإن الإخوان المسلمين يرون وجوب العمل على إصلاح وتطوير المؤسسة الوقفية في مصر على النحو التالي:

- إصلاح البنية التشريعية والإدارية التي تحكم قطاع الأوقاف في مصر، والقضاء على الفساد في هيئة الأوقاف المصرية، مع ضرورة فصل القطاع الوقفي عن السلطة التنفيذية.

- تحسين الاستغلال الاقتصادي للأوقاف المصرية؛ بحيث تؤدي واجبها في التكافل الاجتماعي بالشكل الأمثل، مع تشجيع المواطنين والهيئات على وقف أموالهم لقطاع البر والخدمة الاجتماعية، مع وضع إعفاءات ضريبية خاصة للمشروعات الوقفية أو تلك المشتركة مع القطاع الأهلي.

- تشجيع الوقف في المجالات الآتية: التربية والتعليم، ومكافحة الفقر والأمية، وتدريب المرأة الريفية، وتحسين أوضاع الأسر المعيلة والاهتمام باليتيم من الجنسين وعددهم أخذ في التزايد بصورة ملحوظة، وكذلك تأهيل أطفال الشوارع والمشردين، ودعم أداء القطاع الصحي.

وبجانب هذه الأدوار فإن الأوقاف المصرية تمثل جزءاً لا يتجزأ من منظومة التكافل الاجتماعي التي يجب دعمها لتحقيق الأهداف المنوط بقطاع الأوقاف القيام بها، وهي التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فمؤسسات البر والإحسان في مصر يجب أن تخرج عن إطار السيطرة السياسية، مع دعمها مادياً وإدارياً من جانب الدولة المصرية لتحقيق أهداف التنمية.

ثانياً: الكنيسة المصرية:

للكنيسة القبطية المصرية أدوار فاعلة عبر التاريخ، ساهم الإسلام بسماحته في تدعيمها، وهذه الأدوار تتنوع ما بين ما هو اجتماعي وما هو تربوي وثقافي، ومن هنا يرى الإخوان المسلمون ضرورة دعم دور الكنيسة المصرية في مجال صيانة قيم المجتمع وأخلاقياته، وكذلك مواجهة موجات الغزو الفكري الآخذة في التنامي والمواجهة إلى المجتمع المصري والعربي والإسلامي، مع دعم قيم الترابط الأسري والاجتماعي والوحدة الوطنية، في مختلف المجالات؛ لرعاية الأيتام، والفئات الأكثر احتياجاً وغيرها، على أن يتم ذلك عبر التعاون مع مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع المدني المصري، وتطوير حوار بناء وفاعل بين الكنيسة من جهة وبين الأزهر الشريف والأوقاف وسائر المؤسسات الإسلامية المدنية الأخرى؛ وذلك لإصلاح انحرافات واختلالات قائمة، وتدعيم قطاعات تعاني من النقص في العمل.

الفصل السابع

رؤيتنا لتطوير القطاعات التنموية

- التعليم والبحث العلمى
- المنظومة الصحية
- الإسكان والتنمية العمرانية
- النقل والمواصلات
- الاتصالات والمعلومات
- الزراعة والرى والإنتاج الحيوانى
- الصناعة والطاقة والتعدين
- السياحة والطيران المدنى

رؤيتنا لتطوير القطاعات التنموية

تعتمد رؤيتنا لتطوير القطاعات التنموية على تحقيق التنمية المتكاملة في كافة المجالات البشرية والعمرائية والإنتاجية، وينطلق من رؤية شاملة للنهضة والإصلاح لشتى نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المبنية على أسس وثوابت وقيم إسلامية وحضارية.

ويهدف برنامجنا لتطوير القطاعات التنموية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في كافة المتطلبات الحيوية؛ كالغذاء، والدواء، والسلاح، وتأمين الاحتياجات الأساسية للمواطن من مأكّل وملبس ومسكن وغيرها من الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والنقل والاتصالات، بالإضافة إلى النهوض بالاقتصاد المصرى من حالة التخلف ومكافحة ظاهرة الفقر والقضاء على مشكلة البطالة وذلك ارتكازاً على السياسات والاستراتيجيات التالية:

- ١- وضع خطة قومية للتنمية المتكاملة؛ بشرياً وعمرائياً وإنتاجياً، والعمل على إعداد وتنفيذ السياسات اللازمة لتفعيل هذه الخطة.
- ٢- تطوير وتفعيل المؤسسات العليا فى الدولة مثل؛ مجلس الشورى، والمجالس القومية المتخصصة فى صياغة الخطة القومية للتنمية المتكاملة.
- ٣- الاستعانة بالخبرات والكفاءات الوطنية داخلياً وخارجياً وتهيئة المناخ اللازم لتعظيم آدائهم، خاصة فى مجالات البحث العلمى ونقل وتطوير التقنيات فى المجالات التنموية.
- ٤- تعظيم الاستفادة من الثروات الطبيعية بتعظيم القيمة المضافة على هذه الثروات بدلاً من استهدافها.
- ٥- إعادة التوزيع الجغرافى للتنمية والسكان والخروج من الوادى الضيق بما يخدم أهداف التنمية ويحقق الأمن القومى.
- ٦- إقامة المشروعات القومية ذات البعد الجغرافى (تنمية سيناء والوادى الجديد والساحل الغربى والصحراء الشرقية) والبرامج القومية المتخصصة (البرنامج النووى وبرنامج الفضاء والطيران وبرامج التقنية الحيوية والمجهرية والضوئية وبرنامج تعميق التصميم والتصنيع المحلى).
- ٧- الاعتماد على الموارد المالية الذاتية والمدخرات المحلية ومساهمات القطاع الخاص وتشجيع الادخار والاستثمار المحلى بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات العربية والإسلامية والعالمية فى مجالات التنمية.
- ٨- تحقيق التكامل التنموى مع الدول العربية والإسلامية بصفة عامة والسودان وليبيا بصفة خاصة. ويشمل برنامجنا التنموى رؤيتنا لتطوير القطاعات التنموية التالية:

أولاً: رؤيتنا لتطوير التعليم والبحث العلمي :

يواجه التعليم والبحث العلمي في مصر مشكلات وسلبيات جسيمة، جعلت منتج العملية التعليمية بلا مواصفات واضحة، وقدرات موظفة، وإمكانات منافسة، يستطيع بها الفرد خدمة نفسه ومجتمعه وقضايا أمته التنموية، ويغزو بها سوق العمل بكفاءة.

واستشعاراً منا للواجب والمسؤولية تجاه ديننا وأمتنا وإدراكاً لأهمية وخطورة التربية والتعليم والبحث العلمي في أعداد وتكوين الأجيال المتعاقبة التي تتصف بالأصالة بإنتمائها لمصر، وبهويتنا العربية والإسلامية، وتلبي احتياجات المجتمع والأمة وتحقق طموحاتها في الداخل والخارج، وتعظم ثمار التنمية بما يحقق لها التقدم والريادة والصدارة بين الأمم. كان للحزبان يقدم رؤيته الموجزة لإصلاح التربية والتعليم والبحث العلمي وسبل تطويرهم.

أ- التعليم

الرؤية:

إيجاد منظومة تعليمية عصرية متميزة ومتطورة علي اعلي درجة من المنافسة تضمن لمصر التميز العلمي والتقني وتعمق الهوية العربية والإسلامية بما يحقق لها الصدارة و الريادة بين الأمم.

الرسالة:

بناء الانسان الصالح القوي المتين المتكامل الأبعاد عقليا وروحياً وخلقياً وبدنياً واجتماعياً، وإعداد وتكوين الأجيال المتعاقبة المدربة علي هذا النحو في كافة التخصصات من خلال منظومة تعليمية متميزة تحقق احتياجات وطموحات المجتمع و الأمة وتسهم في التنمية المتكاملة لها، وتدفعها إلى التقدم والصدارة وعمارة الأرض.

الفلسفة والأهداف

تكمن الفلسفة في أن التربية والتعليم هما السبيل للإصلاح والتطوير، وهما الطريق للبناء والنهوض وإقامة مجتمعات المستقبل، وأن طلب العلم والتعليم والتعلم فرض عين والتخصص في كافة علوم العصر وتقنياته بما تتطلبه الأمة فرض كفاية، وأن التربية والتعليم هما الطريق إلى الوحدة الثقافية والفكرية في مصر والعالمين العربي والإسلامي، وأن قضية التعليم قضية محورية يتحدد على أساسها مكانة الأمة بين غيرها من الأمم وأن العملية التربوية والتعليمية هي الوسيلة لإعداد الرجال وتحقيق الأهداف الآتية:

١- تعميق الهوية فكراً وسلوكاً.

٢- انتاج المعرفة التي هي أساس النهضة من خلال التعليم والبحث العلمي.

٣- توجيه التعليم والبحث العلمى لخدمة خطط التنمية وإنتاج ما نحتاجه واستمرار تحسينه وتطويره.

٤- توظيف تقنيات العصر وإكساب المهارات وبناء القدرات بما يحقق الإبداع والابتكار.

٥- القضاء على الأمية بجميع أنواعها فى مختلف المراحل العمرية.

القواعد الحاكمة :

١- التعليم قبل الجامعى حق لكل مواطن تكلفة الدولة لجميع أفراد المجتمع، وتوفر كل أنواع التعليم ما بعد ذلك حسب القدرات ، وتشرف عليه فى كل مراحله.

٢- إفراد اللغة العربية فى المراحل الأولى للتعليم ، وملازمة التربية للتعليم فى كل عناصر النظام التعليمى.

٣- تحقيق التوازن بين أنواع التعليم وتخصصاته، وبين الكم طبقاً لاحتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية.

٤- إصلاح النظم الدراسية والخطط والمناهج، وتطويرها للأخذ بأسباب العصر.

٥- تأهيل المعلمين والنهوض بهم لهذه المهمة ، ومتابعتهم بالتدريب المستمر بدعم التعاون بين وزارة التعليم وكليات التربية.

٦- توجيه عناصر العملية التعليمية من مقررات دراسية وأنشطة تربوية وتعليمية وتقييمية وغيرها لخدمة وتنمية عملية التعلم الذاتى والابتكار والإيجابية.

٧- تعاون مؤسسات المجتمع الإعلامية والثقافية والرياضية والترفيهية مع المؤسسة التعليمية للوصول للشخصية المتكاملة.

٨- التعليم قبل الجامعى يوفر الحد الأدنى من الإعداد لسوق العمل، مع فتح قنوات التعليم والتدريب إلى المستويات الجامعية كل حسب قدرته.

عناصر إصلاح النظام التعليمى وتطويره :

١- التعليم مسئولية الدولة والمجتمع فى كافة مراحله فى التخطيط والإشراف.

٢- أن يعمل التعليم على تحقيق وتعميق هوية الأمة فكراً وسلوكاً.

٣- تحقيق مقومات الاستقرار النسبى فى السياسة التعليمية.

٤- توفير التدريب والتعليم المستمر لمواكبة التقدم العلمى والتقنى المذهل والمتسارع والتركيز على تنمية قدرات التفكير الابتكارى وبناء المهارات.

٥- توسيع التعليم نوعاً وكيفاً وجغرافياً بما فيه التعليم المفتوح والتعليم عن بعد والتعليم الالىكترونى والافتراضى.

- ٦- الربط بين التعليم وخطط التنمية للدولة بما يحقق تلبية احتياجات ومتطلبات المجتمع والأمة.
- ٧- العمل على مشاركة المجتمع فى سد فجوة التمويل والعودة إلى نظام الوقف لتمويل التعليم.
- ٨- ضرورة المتابعة والتقويم المستمر لرفع كفاءة العملية التعليمية وتحقيق جودتها.

مرحلة رياض الأطفال:

مرحلة رياض الأطفال :

وبما أنها جزء لا يتجزأ من المنظومة التعليمية ، فإنه يجب :

- ١- وضع خطة زمنية لاستيعاب جميع اطفال المرحلة العمرية.
- ٢- وضع البرامج المناسبة لخصائص هذه المرحلة.
- ٣- التوسع فى كليات رياض الأطفال مع الإعداد الجيد لمعلمات هذه المرحلة.

مرحلة التعليم قبل الجامعى:

- ١- الحرص على التربية المتكاملة لتلاميذ وطلاب كافة مراحل التعليم المختلفة مع تعميق القيم خلقاً وسلوكاً.
- ٢- التزام مؤسسات الدولة وعلى رأسها الثقافة والإعلام بمقومات الإصلاح والتطوير.
- ٣- الاهتمام بالجودة الشاملة لكافة عناصر العملية التعليمية بتطبيق المعايير القومية للتعليم وتفعيلها.
- ٤- تطوير وتحديث المناهج والأنشطة بما يناسب العصر وبما ينمى القدرات والمواهب ويحقق الأهداف والواصفات المطلوبة.
- ٥- الحد من ظاهرة الدروس الخصوصية من خلال جودة العملية التعليمية وإتقان أداء المعلم وإعادة الثقة بين المجتمع ومؤسساته التعليمية وتوطيد الصلة بين الأسرة والمدرسة.
- ٦- مراجعة جذرية وإعادة نظر شاملة للتعليم الفنى مع جدية دراسة تطبيق نظام المدرسة الشاملة.
- ٧- تطبيق نظام المدرسة الإعدادية والثانوية المتكاملة (الشاملة) بمقومات نجاحه، والذي يجمع بين أنواع التعليم العام والتعليم الفنى.
- ٨- توفير مقومات النجاح لنظام اللامركزية وتحقيق شروطها من خلال عناصر مؤهلة جادة مخلصه واعية تسعى لتفعيل المشاركة المجتمعية وتميز العملية التعليمية.
- ٩- ضرورة التأهيل التربوى والإدارى والفنى للإدارة المدرسية والإدارة التعليمية مع المتابعة والتقويم المستمر للأداء المدرسى.

١٠- الارتقاء بالمعلم مادياً واجتماعياً وإعداده بتدريبه وتأهيله تربوياً ومهنياً بما يحقق جودة العملية التعليمية والارتقاء بالأداء المدرسى مع العمل على سد النقص فى المعلمين بالعناصر المؤهلة والمدرية.

١١- تطوير برامج كليات التربية بما يؤهلها لتخريج المعلم القادر على أداء رسالته.

١٢- التوسع فى إنشاء الكتاتيب مع التركيز على حفظ القرآن الكريم وجزء من السنة النبوية الشريفة، وتعليم الأخلاق الفاضلة.

١٣- دعم المعاهد الأزهرية بالمعلمين الأمناء الأكفاء ومراجعة مناهج وخطط التعليم الأزهرى والارتقاء به وتحسين جودته بما يناسب ظروف العصر ، وربطه باحتياجات الدولة والعالمين العربى والإسلامى من دعاة وعلماء وهيئة تدريس.

١٤- الارتقاء بدور الفتاة فى المجتمع من خلال برامج دراسية إضافية متميزة.

١٥- توفير الرعاية لذوى الاحتياجات الخاصة وفتح المجال للفائقين منهم لاستكمال تنمية قدراتهم لمراحل التعليم العليا.

١٦- زيادة نسبة إنفاق الدولة على التعليم لتصل بالتدرج إلى المعدلات العالمية.

١٧- تشجيع المشاركة المجتمعية ورجال الأعمال على دعم التعليم فى بناء المدارس المتكاملة بخدماتها ومرافقها بما يحقق تخفيض كثافة الفصول إلى ٣٠ تلميذاً وتيسير الإجراءات الحكومية فى هذا المجال.

١٨- وضع خطة قومية بجدول زمنى لمحو الأمية مع متابعة صارمة للتنفيذ، والعمل على تجفيف منابعها.

مرحلة التعليم العالى (الجامعى وغير الجامعى)

١- عدل قانون الجامعات ولائحته التنفيذية خصوصاً تعديل المواد التى تبث بالممارسة أنها غير مناسبة مع سد الثغرات فى القانون القديم وذلك من خلال:

(أ) وضع محاور عامة لإصلاح وتطوير التعليم العالى.

(ب) تقنين مهام لجامعة وسبل القيام بها (التعليم والتدريب - البحث العلمى وإعداد الباحثين - خدمة وزيادة المجتمع فى الإصلاح والتغيير والفكر والثقافة وحل مشكلاته ومعالجة قضاياها).

٢- دعم استقلال الجامعات استقلالاً فعلياً : إدارياً ، مالياً ، تعليمياً، وبحثياً).

٣- زيادة إعداد وكفاءة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وتحسين أحوالهم ووضع آلية لتقويم الأداء.

- ٤- ضرورة وضع مواصفات للخريج يسعى لتحقيقها من خلال نظم دراسية متطورة.
- ٥- تفعيل الأنشطة الطلابية المتنوعة في الجامعة ودعمها كجزء أصيل في تكوين الشخصية المتكاملة للطلاب، وضرورة وجود لائحة طلابية تدعم التنشئة السليمة لهم.
- ٦- تطوير المناهج والبرامج الدراسية ونظم الامتحانات والتقويم بما يحقق الأهداف والمواصفات.
- ٧- أن يتبنى المجلس الأعلى للجامعات والنقابات خطة قومية لتعريب العلوم وتعريب التعليم من خلال التأليف بالعربية والترجمة إلى العربية.
- ٨- تحرير الجامعات من التدخلات الأمنية وخصوصاً التعيينات والأنشطة الطلابية.
- ٩- تقييم الأداء في العملية التعليمية وضمان الجودة والاعتماد من داخل المؤسسات التعليمية وخارجها.
- ١٠- تطوير نظام القبول بالجامعات والمعاهد بما يناسب ورغبات الطلاب وقدراتهم ومواهبهم واحتياجاتهم سوق العمل.
- ١١- زيادة عدد الجامعات العامة وتقليل الكثافة الطلابية بها وتحسين الإمكانيات على أن يراعى التوزيع الجغرافي والسكاني.
- ١٢- دعم الكليات الشرعية بما يؤهل المتخرجين منها للدعوة والتدريس والفتيا والاجتهاد في علوم الشريعة.
- ١٣- الاهتمام بالكليات الأزهرية المدنية حتى تخرج الطبيب والمهندس والمحاسب.. إلخ، الداعية الذي يدعو إلى المعروف بلسانه وكيانه وسلوكه كما كان مستهدفاً منها.
- ١٢- إعادة النظر جذرياً في التعليم العالي غير الجامعي ودعمه بما يحقق الأهداف المرجوة وربطه بخطط الدولة للتنمية.
- ١٣- إعادة النظر في الترخيص بإقامة جامعات أجنبية جديدة وإلزام الجامعات الحالية بما يحافظ على الهوية والثقافة الإسلامية.
- ١٤- جدية وموضوعية المتابعة والتقويم للجامعات والمعاهد الخاصة.

ب- البحث العلمي

الرؤية :

أن تصحيح ثقافة البحث العلمي ثقافة مجتمع بأن يكون الأداة الفعالة لحل مشكلاته من خلال التطوير والارتقاء لمراكز الإنتاج والخدمات والمرافق، ويحقق الدقم التقني ذا المستوى العالي بما يجعل مصر رائدة علمياً وتقنياً.

الرسالة :

تلبية متطلبات وطموحات المجتمع والأمة لامتلاك اسباب القوة والنهضة والاسهام فى تحقيق الريادة والصدارة العلمية والتقنية، وذلك من خلال العناصر البشرية المدربة المبدعة والكوادر البحثية المتميزة للمنافسة ، وأن يكون للتعليم والبحث العلمى قاطرة للتنمية.

الفلسفة والأهداف :

دعم البحث العلمى بجميع مستوياته ومجالاته بمعنى أن تكون لمصر الريادة وعدم التبعية وذلك بتوفير مناخ بحثى متميز فعال، مع سيادة التميز الأخلاقى خلال استشراف قضايا المجتمع والابداع فى حلها بتشجيع القدرات الفردية والابتكارات، وهو ما يعنى الإضافة المستمرة للمعرفة الإنسانية على ضوء القيم العربية والإسلامية وبهذا تنصدر مصر العالمين العربى والإسلامى ، ويتم ذلك من خلال ما يلى:

- ١- إعداد الكوادر البحثية الصالحة المتميزة الفعالة لقيادة مجال البحث العلمى والتقدم التقنى إلى المنافسة والريادة.
- ٢- تنمية الابتكار والإبداع بإنشاء بنوك للأفكار المبتكرة والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية ، وتطبيق ما يناسب واقعا منها مع تشجيع المبدعين والمبتكرين.
- ٣- أن تصل نسبة التمويل المخصصة للبحث العلمى إلى ٤% من إجمالى الدخل القومى.
- ٤- وتشجيع الشركات ومؤسسات المجتمع المدنى ورجالات الأعمال على الإسهام فى عملية التمويل.

عناصر إصلاح البحث العلمى وتطويره :

- ١- تطوير نظم الدراسات العليا والبحوث بالجامعات ومراكز البحوث بما يحقق تكوين الباحث الملتزم بالأخلاقيات والقيم والهمة العالية، مع توفير المقومات لتكوينه.
- ٢- وضع خطة قومية تحدد مجالات البحوث ذات الأولوية تشارك فيها الجامعات والمراكز البحثية بالوزارة والمؤسسات المختلفة.
- ٣- وضع استراتيجية قومية تتيح نقل وتوطين التقنيات.
- ٤- تفعيل دور أعضاء هيئة التدريس، والباحثين ومعاونيهم بالجامعات ومراكز البحوث فى وضع خطط الدولة للتنمية ومتابعة تنفيذها.
- ٥- ربط البحث العلمى (الجامعات ومراكز البحوث) بمراكز الإنتاج والخدمات والمرافق وبما يحقق تنشيط وحدات البحث والتطوير فى الصناعة.
- ٦- تشجيع ودعم سبل الابتكار والاختراع مع الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية.

- ٧- نشر ثقافة البحث العلمى لتعزيز الدور الحيوى للعلم والعلماء فى حل مشكلات المجتمع .
- ٨- إنشاء مراكز تميز بحثية مختلفة بالجامعات المصرية مع تعزيز التعاون بينهم.
- ٩- تكوين قاعدة بيانات دقيقة عن كافة معلومات البحث العلمى.
- ١٠- دعم البعثات الخارجية فى مجال التخصصات الحديثة خصوصاً التى تفتقر فيها إلى وجود خبرات محلية.
- ١١- جذب العلماء والباحثين المصريين العاملين بالخارج مع الاستفادة من القدرات الوطنية فى التخصصات المختلفة والتنسيق بينهم للاستفادة بخبرتهم وجهوده لدعم القاعدة البحثية فى خدمة قضايا التنمية المجتمعية.
- ١٢- تشجيع الإسهام الجاد فى المؤتمرات العلمية الداخلية والخارجية مع المتابعة والاستفادة بالمردود منها.
- ١٣- توفير الحياة الكريمة الآمنة والمناخ المناسب للعاملين فى مجال البحث العلمى مع المتابعة وتقييم العائد تحقيقاً لمتطلبات المجتمع والأمة.
- ١٤- زيادة النسبة المخصصة للبحث العلمى إلى ٤% من الدخل القومى بصورة تدريجية بما يدفع بالبحث العلمى نحو تحقيق أهدافه.
- ١٥- العمل على أن يقوم رجال الأعمال والمؤسسات المجتمعية بدعم إمكانيات البحث العلمى.
- ١٦- إحياء نموذج الوقف الإسلامى لدعم تمويل التعليم والبحث العلمى.
- ١٧- دعم التعاون العلمى والبحثى مع الدول العربية والإسلامية بما يحقق التكامل فى بعض المجالات.

ثانياً: تطوير المنظومة الصحية :

تعدُّ الرِّعايةُ الصحيَّةُ أحدَ حقوقِ الإنسانِ الاجتماعيَّةِ الأساسيَّةِ، ويكفلُ الدَّستورُ هذا الحقَّ في المادَّتين (١٦) و(١٧) منه، كما تكفلها التزامات الدولة تجاه المواثيق الدوليَّة المعنيَّة، وخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة (المادتان ٩، ١٢).

وبما أنَّ الصِّحةَ هي نتاجٌ لعوامل اقتصاديَّة واجتماعيَّة مُتداخلة تختص بمجتمعٍ مُعينٍ وتنطوي على ظروف بيئيَّة وتعليميَّة واقتصاديَّة مُتعدِّدة؛ فإنَّ هذا البرنامج يتبنَّى رؤيةً لتطوير أوضاع القطاع الصحيِّ على النحوِّ التالي:

- توفير آليات لتقديم الرِّعايةِ الصحيَّةِ بشكلٍ مستمرٍ إلى كافة المواطنين، أيًا كانت قُدَّراتهم الماليَّة، أو مكان سكنهم، بما يضمن حُرِّيَّةَ اختيارِ المواطنِ للمستشفى التي يرغب في تلقي الخدمة العلاجيَّة بها، مع التركيز على غير القادرين في هذا الشأن.

- تقديم خدمة التأمين الصحيِّ، بشكلٍ يسمح بالارتقاء بجودة الخدمة الصحيَّة ويضمن عدالة توزيعها بما يُوفِّر لمحدودي الدَّخْلِ القدرة على الحصول على الرِّعايةِ الصحيَّةِ.

- التوسُّع في إنشاء وحدات صحيَّة صغيرة في المُدنِ والقُرى والمراكز، مع دعم الجهود التطوعيَّة، ودعم المستوصفات الخيريَّة التي تُقدِّم الخدمات الصحيَّة للمواطنين بالمجان أو بالحد الأدنى من التكاليف.

- توفير الإمكانيات الماديَّة اللازمة لتزويد المُستشفيات الجامعيَّة بأحدث الأجهزة الطبيَّة العلاجيَّة والجراحيَّة لضمان رعاية أفضل للمرضى.

- العناية بتدريب الأطباء وتعليمهم كفيَّة التَّعامل مع أحدث الأجهزة الطبيَّة، والاهتمام بمهنة التمريض من حيثُ تحسين أوضاعها الماليَّة والمهنيَّة.

- تطوير صناعة الدواء وقدراتها التَّنَافُسيَّة، وإنشاء المزيد من مصانع الدواء لسدِّ الاحتياجات الأساسيَّة في مختلف أنواع الدواء، لاسيما الأدوية المُهمَّة مثل أدوية القلب والسكر والسرطان، وإيجاد البديل الوطني لها بعيداً عن البديل الخارجي الذي تتدخَّل فيه الاعتبارات السياسيَّة، وتطوير البحوث الطبيَّة بوجه عام بالتعاون بين الجامعات ووزارة الصِّحة، وبين مثيلاتها خارج مصر، وتبادل الخبرات معها للإفادة من التَّطورات الحديثة في هذا.

- الإهتمام بمعاهد الصحة العامة، وتنشيط الزيارات الصحيَّة والقوافل الطبيَّة في المُدنِ والقُرى، وتوعية الأسر بضرورة العناية الصحيَّة للوقاية من الأمراض.

الدواء :

وفيما يتعلق بقضية الدواء في مصر فإن البرنامج يتبنَّى وجوب توفير الدواء الذي يشمل جميع أصناف القائمة الأساسيَّة للدواء وبسعر مناسب وبفاعليَّة عالية وذلك عن طريق تبنى سياسة دوائية تقوم على :

١. ربط تراخيص الدواء لدى شركات الدواء بما يتناسب مع هذا الهدف.

٢. تبني سياسة تسعيرية تتمشى مع قدرات المواطن العادى.
٣. إقامة معامل على أعلى مستوى تكنولوجى لقياس مدى فاعلية الدواء المرخص فى مصر.
٤. العمل على بناء قاعدة صناعية للدواء تتضمن صناعة المواد الفعالة وباقى المدخلات.

البيئة:

ويُعَدُّ الحفاظ على البيئة من التلوث من القضايا الأساسية، لارتباطها بمهمة إعمار الأرض، ولكونها والموارد الطبيعية ملك للأجيال القادمة، ولذا فإن هناك ضرورة للحفاظ على التنوع البيولوجى، وحماية التوازن البيئى.

كما تعنى البيئة توفير المناخ الملائم لممارسة الناس حياتهم بأمان، ولذلك سوف يتم العمل على الوصول إلى المعايير البيئية العالمية، لتوفير صحة أفضل للمواطنين، ويكون ذلك من خلال عمل مشترك وفعال بين الدولة والمجتمع المدنى والقطاع الخاص، والتنسيق مع المنظمات الدولية، بشكل يفضى فى النهاية إلى وضع نظام للتعامل مع المخلفات بكافة أنواعها وحماية الموارد المائية والطبيعية. وتتمحور السياسة البيئية العامة فى هذا الإطار حول جملة الإجراءات التالية:

١. توحيد وتنسيق الجهود بين الوزارة وجهاز شؤون البيئة مع العمل على ربطها بمؤسسات الصحة وباقى المؤسسات البيئية وذلك بإنشاء مجلس أعلى للصحة والبيئة والدواء.
٢. اتخاذ كافة الإجراءات التى من شأنها حماية نهر النيل - والذى يعد من أعظم نعم الله سبحانه وتعالى على هذا الوطن - وذلك عن طريق إنشاء مجلس قومى لحماية نهر النيل والذى يجمع كل الهيئات ذات الصلة لتجنب تضارب المسؤوليات مع سن التشريعات والقوانين التى تجرم تلويث هذا النهر العظيم والعمل على سرعة وصرامة تنفيذ هذه التشريعات.
٣. العمل على حل مشكلة مياه الشرب والصرف الصحى فى المدن والقرى وذلك باستخدام وسائل التنقية المعدلة بدلا من الطرق التقليدية وذلك لتقليل التكلفة الاستثمارية وضمان سرعة ومحلية التنفيذ وإعادة استخدام مياه الصرف الصحى المعالجة فى الزراعات غير الغذائية.
٤. الحد من مشكلة التلوث الصناعى وذلك بسن وتطبيق التشريعات التى تغرم الملوث بصورة رادعه بالإضافة إلى نقل الصناعات شديدة التلوث خارج كردونات المدن وتقديم الحوافز المادية للصناعات النظيفة والمصانع المتميزة فى أوضاعها البيئية.
٥. حل مشكلة تلوث الهواء بعوادم السيارات وذلك بإعداد السياسات وسن وتطبيق القوانين والتشريعات التى تحد من أضرار هذه العوادم وذلك بتحفيز استخدام الغاز كوقود بديل وإجراء الفحص الدورى على هذه العوادم وتغريم الملوث بصورة رادعة.
٦. وضع حلول جذرية لمشكلة المخلفات الصلبة الناتجة عن تراكم القمامة وذلك عن طريق توظيف الطاقات المحلية وإعادة تدوير واستخدام هذه المخلفات خاصة المخلفات الزراعية مثل قش الأرز فى صناعة الأسمدة الحيوية.

٧. العمل على الحد من تلوث التربة الزراعية ومياه الصرف الزراعي بالمبيدات والعناصر الثقيلة وذلك بتحفيز أساليب المقاومة اليدوية والبيولوجية ووضع ضوابط صارمة لمنع استخدام المبيدات المحظورة.
٨. حماية الشواطئ المصرية من التلوث الناتج عن إلقاء فضلات السفن وناقلات البترول والكيماويات وذلك بتوفير آليات رقابة مستمرة في صورة دوريات بحرية وغيرها.
٩. الحد من مشكلة التلوث السمعي والبصري وذلك بإعداد وتنفيذ السياسات والتشريعات التي من شأنها تجريم استخدام مكبرات الصوت في الأماكن العامة والعمل على إعادة التناسق بين أشكال البناء والعمارة وعلاقته بالبيئة المحيطة في المدن والقرى.
١٠. تبني مجموعة من السياسات والإجراءات التوعوية للمواطن المصري في مجال البيئة وذلك عن طريق المناهج التعليمية ووسائل الإعلام ودور العبادة.

ثالثاً: التنمية العمرانية والإسكان والمرافق :

بالرغم من أن هناك تشابكاً بين القطاعات الإنتاجية المختلفة المكونة للاقتصاد القومي، وبالرغم من أن درجة التشابك تزداد بازدياد درجة تقدم الاقتصاد، إلا أن قطاع التشييد والبناء يعد قطاعاً مفصلياً لكل القطاعات الأخرى، فينعكس ازدهاره بالإيجاب عليها، وينعكس ركوده بالسلب، ولا شك أن احتكار مستلزمات إنتاج هذا القطاع، وبالذات حديد التسليح والأسمت والسيراميك، قد أدى إلى عجز هذا القطاع عن القيام باحتياجات القطاعات الأخرى لإنتاجه، وأدى إلى تشوهات واضحة في المعروض من الوحدات السكنية لصالح الإسكان الترفي، وعلى حساب الإسكان المتوسط والشعبي، فبينما تتوافر الملايين من الوحدات السكنية الخالية تتفاقم في الوقت نفسه أزمة الإسكان المتوسط والشعبي وتتزايد ظاهرة الإسكان العشوائي وتتخذ صوراً غير إنسانية من سكن العشوائيات والإيواء والمقابر المساجد وقبوات السلام والمخابئ والبدرومات والقوارب والعشش وسكن الشرك ، ويقدر أن أكثر من (٨٥%) من إجمالي الأسر في مصر تعيش في سكن غير ملائم ونحو (٢٥%) من إجمالي السكان، أي نحو (١٩) مليوناً، يعيشون في العشوائيات.

وانطلاقاً من أن حق السكن الملائم حق أصيل للمواطن مرتبط بفرصة عمله ومكانها، يتبنى البرنامج الاستراتيجيات التالية لحل مشكلة الإسكان والتنمية العمرانية في مصر:

- ١- إن المدخل الأساسي لحل المشكلة الإسكانية مرتبطة بزيادة مستوى الدخل من خلال التنمية الشاملة.
- ٢- إعادة توزيع التنمية والسكان على كامل المسطح القومي، بالارتباط مع الموارد الطبيعية المتاحة، واعتبارات الأمن القومي بما يحقق تنمية إقليمية متوازنة تخفض من مخاطر المركزية الشديدة لإقليم القاهرة الكبرى وتدعمها شبكة قومية للنقل متكاملة مع عمليات التنمية الإقليمية القائمة.
- ٣- زيادة الاعتماد على موارد الطاقة الجديدة والمتجددة والطاقة النظيفة، والإدارة المتكاملة للموارد في تنمية المجتمعات الجديدة لخلق فرص العمل والسكن المناسبة.
- ٤- تطوير نماذج إبداعية لتصميم وإنشاء المساكن والمنشآت والمرافق قليلة التكلفة والمناسبة للبيئة بالإعتماد على مواد البناء المحلية والتقنيات الجديدة.
- ٥- إعداد وتنفيذ السياسات العامة المشجعة على تفعيل الحراك الإسكاني (مرونة تداول الوحدات السكنية ذات المساحات المختلفة حسب احتياج الفئات العمرية والاقتصادية المختلفة) من خلال آليات التمويل العقاري الإسلامي واللوائح والنظم الميسرة والمسهلة لذلك.
- ٦- تأكيد دور الدولة في تقديم الدعم الاجتماعي لبعض الفئات غير القادرة على تمويل سكنها مع إعادة هيكلة سياسات الدعم للتحويل من دعم السلطة والمنتج الإسكاني- والذي غالباً لا يصل لمستحقيه - إلى دعم المواطن مباشرة لكي يكون قادراً على تمويل سكنه.

٧- إعادة هيكلة سياسات الضرائب العقارية بما يدعم تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالخروج من الوادى ، لأقطاب النمو الإقليمية الجديدة، وكذلك خفض إنتاج الإسكان الموسمى والترفيهى لصالح إنتاج أنماط الإسكان الملائمة للفئات الإجتماعية المختلفة.

٨- إعداد وتنفيذ السياسات العامة التى تهدف إلى صيانة الثروة العقارية القائمة وتعظيم الاستفادة من هذه الثروة.

رابعاً: النقل والمواصلات :

يُعدُّ هذا القطاع من القطاعات الخدمية شديدة الأهمية في تنمية القطاعات الأخرى للاقتصاد من ناحية، وفي توطين الوحدات الإنتاجية وتوفير مستلزمات الإنتاج لها من الداخل والخارج، وفي توصيل منتجاتها النهائية إلى الأسواق المحلية والدولية من ناحية أخرى، وفي تقديم خدمات النقل والمواصلات والاتصالات للمواطنين، وبالتالي في توزيع السكان والإسكان على الخريطة الاقتصادية للدولة من ناحية ثالثة.

ولا يزال هذا القطاع يعاني من ضعف شديد في مصر، في بعده الخارجي، حيث إن معظم تجارة مصر الخارجية والركاب من مصر وإليها تتم من خلال شركات أجنبية، كما يعاني من تشوهات واضحة على الصعيد الداخلي؛ حيث إنَّ معظم البضائع يتم نقلها برّاً بالسيارات رغم ارتفاع تكلفتها يليها السكك الحديدية، ثم النقل النهري منخفض التكاليف نسبياً، كما أن وسيلة السكك الحديدية والنقل البحري يحتاج إلى إعادة هيكلة وتحديث ومزيد من الرقابة والإشراف؛ حفاظاً على أرواح المواطنين وضماناً لسلامة الركاب.

وهذا يتطلب وضع خطة رئيسة لتكامل هذه الوسائل الأربع للنقل: البري والنهري والبحري والجوي، وكذلك شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية: التليفونات والبرق والمحمول، وأيضاً لرفع كفاءة أداء هذا القطاع داخلياً وخارجياً؛ وذلك على النحو التالي:

١- ضرورة قيام وزارة النقل بالدور الرئيسي في الإشراف الكامل على كافة أنشطة القطاع المختلفة ورسم السياسات اللازمة لقيام هذا القطاع بدوره المنوط به بكفاءة عالية بدلاً من الوضع لحالي الذي تتعدد فيه الجهات المختلفة للإشراف على القطاع والتي منها وزارة الداخلية - وزارة السياحة - وزارة البيئة - المحليات.... الخ.

٢- ضرورة تحفيز القطاع الخاص للمشاركة للقيام بدور هام في كافة أنشطة قطاع النقل وذلك لما يتمتع به من مرونة في الإدارة ولتخفيف العبء عن ميزانية الدولة، على أن يكون هذا في إطار تنظيمي يسهل للدولة الإشراف الكامل عليه ومع مراعاة أن يتناسب سعر الخدمة المقدمة مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية لكافة شرائح المجتمع ولا مانع من أن تقوم الدولة بتقديم الدعم المالي اللازم للقطاع الخاص نظير قيامه ببعض الخدمات إذا أثبتت الجدوى الاقتصادية ذلك.

٣- تشجيع النقل الجماعي على حساب النقل الخاص كأحد السبل الرئيسية لحل مشكلة الازدحام داخل وبين المدن على أن تكون أولوية الاستثمار سواء من الحكومة أو القطاع الخاص في هذا المجال وفي هذا الصدد يأتي ضرورة الإسراع في إنشاء خطوط مترو الأنفاق في القاهرة الكبرى وفي المدن الكبرى التي تثبت الجدوى الاقتصادية ضرورة تواجد مثل هذه الخدمة بها.

٤- ضرورة قيام قطاعي السكة الحديد والنقل النهري بدورهما المناسب في نقل البضائع لمعالجة التشوه الحالي في نصيب هاتين الوصيلتين من إجمالي البضائع المنقولة على مستوى الجمهورية والذي لا يتعدى ٥% مما يتسبب في تحمل الاقتصاد الوطني خسائر كبيرة نتيجة لهذا التشوه نظراً لارتفاع

- تكاليف النقل على الطرق بالمقارنة بالنقل بالسكة الحديد والنقل النهري بالإضافة إلى الأثر السلبي على البيئة وارتفاع معدلات الحوادث على الطرق نتيجة ارتفاع المنقول بالبضائع على الطرق.
- ٥- ضرورة الاهتمام بإجراءات السلامة والأمان لكافة وسائل النقل وعلى الطرق والسكة الحديد والنقل الجوي والبحري بهدف التقليل من الحوادث وخاصة النقل على الطرق والذي يشهد في الآونة الأخيرة تصاعد في معدلاتها مما نتج عنه العديد من القتلى والمصابين والتلفيات التي تكلف الدولة خسائر اقتصادية كبيرة سنويا.
- ٦- العمل على خلق محاور نقل جديدة لخدمة التطورات العمرانية ولتخفيف حدة الازدحام في المدن الكبيرة ولتشجيع السكان على الخروج من نطاق الوادي الضيق لإستثمار موارد التنمية وخلق فرص عمل جديدة ولتعزيز الأمن القومي ، على أن يتم ذلك من خلال مخطط نقل شامل على المستوى القومي يتم تحديثه على فترات، وضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد الأولويات وكذلك لوضع آليات التنفيذ المناسبة والواضحة لمشروعات النقل المختلفة.
- ٧- العمل على زيادة حصة مصر في نقل وارداتها وصادراتها بالتدرج حتى يمكن الاستغناء عن استخدام سفن النقل الأجنبية بتشجيع القطاع الخاص على إنشاء شركات تعمل في النقل البحري، مع إنشاء موانئ جديدة وصيانة الموانئ القائمة.
- ٨- العمل على دعم النقل الجوي وزيادة كفاءة أسطول الطائرات كما وكيفا، وتشجيع ودعم القطاع الخاص على الدخول في قطاع الطيران للارتقاء بالخدمة وخفض تكلفتها.

خامساً: الاتصالات والمعلومات :

- يعتبر قطاع الاتصالات والمعلومات في مصر قطاعاً متميزاً مقارنةً بالقطاعات التنموية الأخرى، والتي تعاني من مشكلات حيوية سواء على المستويين؛ الإجمالي، أو التفصيلي:
- وتتلخص رؤيتنا في مجال الاتصالات والمعلومات فيما يلي:
- ١- إطلاق حرية المنافسة بين شركات الاتصالات بصفة عامة، وشركات المحمول بصفة خاصة دون التقيد بعدد معين من الشركات.
 - ٢- إنشاء شركة عامة للهاتف المحمول مملوكة للدولة لخدمة رجال القوات المسلحة ورجال الشرطة ورجال القضاء وكبار رجال الدولة ومن يشاء من المواطنين وذلك للحفاظ على أسرار رجال الدولة.
 - ٣- وضع برنامج قومي متكامل لتوطين صناعة وتقنيات الاتصالات إبتداءً من المكونات وانتهاءً بتصميم وتصنيع وإطلاق أقمار الاتصالات.
 - ٤- التوسع في إنشاء وتطوير البنية الأساسية المعلوماتية وخاصة في مجال الشبكة الدولية للمعلومات، مع العمل على إنشاء شبكة معلومات داخلية على المستويين؛ الوطني والقومي.
 - ٥- دعم صناعة البرمجيات في مصر بكافة الوسائل المادية والمعنوية لما تتمتع به هذه الصناعة من قمية مضافة مرتفعة للغاية وتوافر الكوادر المتميزة بالإضافة إلى ما تقدمه هذه الصناعة من الدعم التقني لكافة القطاعات الأخرى.

سادساً: الزراعة والري والإنتاج الحيوانى :

تتمتع مصر بموارد غذائية متعددة تتمثل أساساً في خصوبة أرضها الزراعية، واتساع الرقعة القابلة للزراعة، وتدفق نهر النيل، وتوافر خزان ضخم من المياه الجوفية في الصحراء الغربية، وخبرة فلاحيها التي تراكمت عبر آلاف السنين، ومع ذلك يعاني هذا القطاع من اختلالات هيكلية ترجع بالأساس إلى ضعف الاستثمارات الموجهة لتنميته، وحدة التشوهات في سياسة تسعير الحاصلات الزراعية، وبالذات القطن والحبوب الغذائية، وعدم القدرة على التطور التكنولوجي والفني فيما يتصل بالملكية الزراعية والاستخدام الأمثل للمياه والبذور والأسمدة والمبيدات وعدم توفير الائتمان الزراعي بآجال وأسعار مناسبة، وعدم توافر خدمات تسويقية كافية، وزحف متزايد للبناء على الأراضي الزراعية، وهجرة متزايدة للعمالة الزراعية إلى المدن إلى آخر هذه المشكلات، وكانت النتيجة انخفاض في الإنتاجية وفجوة غذائية حادة، وبالذات في الحبوب والاعتماد في تغطيتها على الخارج، وتراجع حاد في القدرة التصديرية للسلع الزراعية التقليدية: القطن والأرز والبقول والحمضيات، لدرجة تهدد بخروج مصر من المنافسات في السوق الدولية. وإحداث تنمية زراعية شاملة تحقيقاً للاكتفاء الذاتي وبخاصة الحبوب وإنتاج اللحوم والأسماك، وإعطاء دفعة قوية للتصدير، يحدد البرنامج عناصر استراتيجية التنمية الزراعية فيما يلي:

- زيادة الرقعة الزراعية عن طريق إحياء المشاريع العملاقة مثل مشروع تنمية سيناء، مشروع تنمية الساحل الشمالي، مشروع جنوب الوادي وشرق العوينات، مشروع تنمية حلايب وشلاتين وغيرها مع ترتيبها وفقاً للاولوية.
- سياسة زراعية تضمن إحداث تغيير في التركيب المحصولي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في محاصيل الحبوب والزيوت والألياف والأعلاف وإنتاج محاصيل ذات قيمة مضافة عالية للتصدير كالمحاصيل البستانية والخضروات والفاكهة.
- ترشيد استخدام المياه عن طريق رفع الوعي الثقافي من خلال العقيدة وتطوير نظم الري القائمة في الأراضي القديمة ورفع كفاءة الري، نشر واستخدام نظم الري الحديثة (الرش والتنقيط) في الأراضي الجديدة.
- تطوير جهاز الإرشاد الزراعي لنشر التطبيق التكنولوجي والفني في العمليات الزراعية لضمان الاستخدام الأمثل للمياه والأسمدة والمبيدات والبذور وربط العملية الإنتاجية بمؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي.
- تطوير التعاونيات للقيام بدورها في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني والداجني والسكنى باستخدام أحدث وسائل التقنية العلمية.
- إتاحة الائتمان الزراعي بآجال وأسعار مناسبة للعمليات الزراعية المختلفة.

- إنشاء جهاز تسويقي يهدف إلى ضبط العمليات الإنتاجية وربطها باحتياجات السوق والتصدير بحيث يضمن عدم التذبذب في أسعار المنتج الزراعي.
- إعداد وتنفيذ سياسة سمادية تضمن تغطية احتياجات قطاع الزراعة من الأسمدة وذلك عن طريق تطوير المنتجات السمادية والتوسع في بناء مصانع جديدة وتشجيع الاستثمار في مجال تصنيع الأسمدة.
- تشجيع الاستثمار الخارجي والداخلي في المجال الزراعي من خلال توفير مناخ اقتصادي مناسب وحوافز مشجعة، مالياً وفنياً.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج التقاوي المحسنة ذات الجودة العالية بما يتماشى مع التركيب المحصولي.
- حماية الأراضي القديمة باعتبارها محميات طبيعية لا يجوز الاعتداء عليها.
- تنشيط الاتفاقات المصرية - العربية، المصرية - الأوروبية بما يحقق أقصى استفادة فيها من خلال:
- ١. الاتفاقيات المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) والبحث عن فرض تصديرية عالية.
- ٢. اتفاقية الشراكة العربية الأوروبية ورفع القيود على المنتج المصري ذي الجودة العالية.
- الاهتمام بالتعليم الزراعي من خلال:-
- ١. إقامة وتنفيذ مشروع الجامعة الزراعية أسوة بالتجارب الناجحة في دول أخرى مثل باكستان والهند على أن يكون نواتها مركز البحوث الزراعية.
- ٢. دعم التعليم الزراعي الفني والعالي والبحث العلمي.
- ٣. ربط البحث العلمي بخطة الإنتاج.
- إزالة العوائق لتحقيق التكامل الزراعي مع السودان لتحقيق الأمن الغذائي في المجال الزراعي.
- الاهتمام والحفاظ على الأصول الوراثية والصحة النباتية الزراعية لكل المحاصيل والنباتات المصرية والسلالات المتميز في الإنتاج الحيواني.
- تطوير التصنيع الزراعي للمحافظة على المنتج الزراعي وتصديره وضمان ثبات الأسعار.
- توفير البروتين الحيواني والداخلي والأسماك. وذلك عن طريق توفير الأعلاف بأحدث الوسائل التقنية والعلمية.
- حظر استخدام المبيدات الممنوعة دولياً وتشجيع مكافحة البيولوجية .

سابعاً: تطوير الصناعة والطاقة والتعدين:

يُعدُّ التصنيع مرادفاً للتنمية ، ويمثل في مصر المحرك الرئيسي لتحقيق هذه التنمية إذ تقدر مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بحوالى ١٧,٥% بالإضافة إلى العلاقة التشابكية والاستراتيجية القوية التي تربطه بباقي القطاعات الإنتاجية والخدمية.

ولقد بدأت حركة التصنيع منذ أكثر من سبعين عاماً، وكانت مصر أسبق من دول شرق آسيا والهند، ولكنها طبقت سياسة إحلال الواردات، وكان هذا صحيحاً في المراحل الأولى من التنمية، إلا أنها ظلت متمسكة بها بعد استنفاد إمكانيات التصنيع الإحلالي في السلع الشعبية، ولم تنجح في النهاية بسبب البيروقراطية المعوقة للقطاع العام، في التحول نحو التصنيع التصديري، كما فعلت دول شرق آسيا. ومن ثم تخلفت الصناعة المصرية، وظلت حبيسة السوق المحلية في ظل سياسات تصنيعية خاطئة وأسعار صرف مغالى فيها فتدهورت جودة منتجاتها وارتفعت أسعارها، وأصبحت غير قادرة على المنافسة الجادة في السوق الدولية فضلاً عن السوق المحلية.

وفي ظل ما يفرضه النظام التجاري الدولي الجديد، ومع الأخذ في الاعتبار خطر الاعتماد على المصادر الرخيصة للاقتصاد المصري (قناة السويس، والبتترول، والسياحة)، وحتى تحويلات العاملين في الخارج. وفي ظل الممارسات الاحتكارية للدول الكبرى فيما يتعلق بالمنتجات الاستراتيجية فلا مناص من انطلاقة صناعية حقيقية تقوم على السياسات والاستراتيجيات التالية:

- ١- تحقيق التكامل بين الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية بالصناعة والطاقة والتعدين، وذلك بإنشاء مجلس أعلى يضم كافة الجهات ذات الصلة بهذه القطاعات الثلاث.
- ٢- تضافر جهود الدولة والقطاع الخاص لإنشاء قاعدة صناعية متكاملة للصناعات الإستراتيجية، وتعظيم الاستفادة من هذه القاعدة في إنتاج مدخلات الصناعات الاقتصادية.
- ٣- إعداد وتنفيذ السياسات العامة التي تهدف إلى صيانة الثروة الصناعية القائمة وتعظيم الاستفادة من هذه الثروة بتحديثها ورفع كفاءتها.
- ٤- دعم وتطوير المواد والتقنيات الصناعية الملائمة للظروف والخامات المحلية، وتفعيل آليات نقل وتوطين وتطوير التقنيات، وذلك بزيادة الأنفاق على البحث العلمي والاستعانة بالخبرات الداخلية والخارجية، وتوفير المناخ الملائم من خلال التوسع في إنشاء الحاضنات التقنية وصياغة نظم تحفز الابتكار والإبداع في العلوم التطبيقية.
- ٥- تبني خطة قومية للنهوض، فالصناعة المصرية تقوم على منهجية التسلسل الصناعي المتلاحق والذي يبدأ بصناعة المواد الإنشائية بالصناعات الهندسية ثم الصناعات الوسيطة والنهائية وذلك لتقليل التكلفة الكلية، وتعظيم الناتج المحلي في إنشاء المنظومة الصناعية.

- ٦- العمل على وضع مواصفات قياسية شاملة للمنتجات الصناعية والحزم فى تطبيقها ورفع مستوياتها فى بعض المنتجات وبخاصة المواد الإنشائية لمضاعفة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية العالمية.
- ٧- إعادة صياغة السياسة التعليمية لربطها باحتياجات الصناعة والبحث العلمى، والإرتقاء بمستوى التعليم الفنى والتدريب الحرفى.
- ٨- إعداد وتنفيذ السياسات التى تعمل على التوسع فى إنشاء الصناعات ذات الميزة النسبية المحلية، وتحد من إنشاء الصناعات التى تفتقر إلى القدرة التنافسية، وتشجع التوسع فى الصناعات الصغيرة والصناعات كثيفة العمالة، والصناعات اليدوية.
- ٩- العمل على إعداد وتنفيذ السياسات التى تهدف إلى تعميق التصنيع وزيادة المكون المحلى فى المنتج الصناعى، دون الإخلال بمعايير السلامة والجودة.
- ١٠- ربط خطة التنمية الصناعية بمخطط التنمية المتكاملة بشرياً وعمرانياً وقطاعياً، وذلك لتوفير المدخلات اللازمة لمشاريعها وتعظيم الاستفادة من مخرجاتها.
- ١١- تبنى خطة قومية للطاقة فى مصر، تهدف لتلبية إحتياجات التنمية، وتعمل على إتباع سياسة متوازنة فى توليد الطاقة بتنوع مصادرها من مصادر تقليدية، كالبتترول والغاز الطبيعى أو مصادر بديلة كالرياح والطاقة الشمسية والطاقة النووية (التى تتنبى فى مجالها الطاقة النووية الإدماجية التى تعتبر أوفر وقوداً، وأكثر أماناً، وأقل تلوثاً، وأقرب إلى محاكاة الطبيعة)، وتهدف إلى تحقيق الإكتفاء الذاتى فى مصادر وقود المنشآت والمركبات باختلاف أنواعها.
- ١٢- إعداد وتنفيذ السياسات التى تهدف إلى تحقيق المنفعة المتبادلة بين الدولة والشركات المحلية والعالمية فى مجال استخراج وتصنيع الثروات البترولية والتعدينية والعمل على إجراء تشريعات تهدف إلى تعظيم الاستفادة من هذه الثروات والحد من إهدارها.

ثامناً: رؤيتنا لتطوير السياحة والطيران المدني :

تتطلب إستراتيجية التنمية للاقتصاد المصري أن تحتل السياحة مكان الصدارة فمقومات السياحة في مصر من تراث حضاري فرعوني وقبطي وإسلامي ومناخ معتدل وطبيعة جميلة وشعب طيب مضياف لا نظير لها في العالم كله، والسياحة كصناعة ونشاط تصديري مصدر شديد الأهمية للعمالات الأجنبية، ومكون أساسي من مكونات الدخل القومي وركيزة رئيسية لخلق فرص العمالة المنتجة لمئات الآلاف، بل الملايين من شبابنا وإذا وسعنا مفهوم الميزات النسبية لكي يشمل قطاعات الخدمات، فإن السياحة في مصر تكتسب أهمية قصوى، بل إنها تأخذ أسبقية على كافة القطاعات الأخرى، ففكرة الميزة النسبية ليست مجرد الكفاءة الإنتاجية الممكنة في القطاعات المختلفة، ولكنها الكفاءة الممكنة بالقياس إلى ما يمكن أن تحققه الدول الأخرى المتنافسة معنا، على هذا الأساس، فإن قدرة مصر في التفوق على قطاع السياحة تتجاوز بكثير قدرتها على التفوق في أي قطاع آخر بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبالطبع، هذا التفوق ليس فقط مقومات وإنما هو أيضاً، ومع هذه المقومات، بنية أساسية على مستوى رفيع، ومؤسسات خاصة وعامة على درجة عالية من الكفاءة وعقلية سياحية متفردة تستطيع أن تحول الإمكانيات الهائلة إلى حقيقة واقعة.

وتتعدد الخدمات السياحية من سياحة دينية، إلى سياحة علمية، إلى سياحة مؤتمرات، إلى سياحة علاجية، ثم إلى سياحة التسوق، ثم سياحة ترفيهية، وهنا بالنسبة للنوع الأخير نقف مع مبادئ وقيم وأحكام الإسلام العظيم، حيث يتعين على السائح أن يعلم مسبقاً بحدود هذه الضوابط الإسلامية، فلا يجهر عند حضوره لخلافها، فكرياً أو أسلوبياً فإذا ما التزم بذلك، فله أن ينهل معرفة بتراثنا الحضاري ويستمتع بمناخ مصر وينعم بطبيعتها الجميلة ويسعد بالتعامل مع شعبها الطيب المضياف، وإذا كانت المملكة المتحدة بها في اسكتلندا مناطق جافة يحرم فيها شرب الخمر، وإذا كان الفاتيكان يفرض على الزائرة الاحتشام عند دخول كنيسته الرئيسية، فمصر كدولة إسلامية أولى بالتمسك بقيمها الإسلامية، خاصة أنها لن تشكل قيدياً على أن يستمتع السائح بكل ما هو من مقومات السياحة.

وبالرغم مما قامت به وزارة السياحة من جهود جادة في سبيل تقديم تراثنا السياحي للعالم الخارجي ورفع مستوى الخدمات السياحية وتذليل بعض العقبات التي تعوق الانتعاش السياحي، فإن ما تحققه مصر من دخل سياحي ما زال شيئاً زهيداً للغاية بالنسبة لإمكانيات مصر السياحية وبالنسبة لما تحققه بلاد الصف الأول السياحية مثل: إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، رغم أنهم لا يملكون شيئاً يذكر مقارنةً بتراث مصر الحضاري.

وهنا، تكمن المشكلة ويحدد البرنامج العناصر التالية لمعالجتها:-

- وضع تخطيط لحماية المناطق السياحية في المدن المصرية القديمة، وعلى سواحل البحرين المتوسط والأحمر على أسس سياحية حديثة، ومنع النمو العشوائي للمباني حول هذه المناطق.

- إقامة مستشفيات متخصصة على درجة عالية من الكفاءة والتوسع في إقامة المهرجانات وعقد المؤتمرات العلمية والثقافية والدولية، وتحويل مناطق مصر جميعاً إلى مناطق جذب سياحي، مع عدم التركيز على مدينتي القاهرة والإسكندرية.
 - تشجيع القطاع الخاص واستقطاب الاستثمارات الأجنبية لتعبئة مزيد من الاستثمارات في قطاع السياحة مع تطوير القطاع المصرفي لكي يكون قادراً على النهوض بدوره في تقديم التمويل اللازم للقطاع الخاص.
 - مضاعفة الطاقة الفندقية من خلال تطوير المقاصد السياحية الموجودة واستهداف مقاصد سياحية جديدة، مع تنوع الخدمات السياحية والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة.
 - توفير بنية أساسية متطورة من شبكة طرق ومياه وكهرباء ومواصلات سلكية ولاسلكية، ومطارات، داخلية وخارجية، مع معالجة مختلف المعوقات التي تؤثر على السائح.
 - تسويق المنتج السياحي على المستوى الدولي من خلال العمل على تنشيط السياحة المصرية في الأسواق الرئيسية المصدرة لها، ودراسة الأسواق المستهدفة، والعمل على فتح أسواق جديدة من خلال الدعاية الذكية مضاعفة الإعلام السياحي بأسلوب موضوعي وعلمي.
 - العمل على توفير خدمة متميزة للسائح ابتداءً من استقباله مروراً بتيسير الإجراءات الجمركية، فانتقاله إلى الفندق المناسب، فالخدمة الفندقية، فبرامج الزيارات للمناطق السياحية وحتى مغادرته مصر.
 - توجيه كافة الوزارات الخدمية المرتبطة بالسياحة مثل: وزارات الطيران والنقل والإعلام والثقافة والبيئة وغيرها من الوزارات والأجهزة المعنية بالنشاط السياحي في مصر بوضع هدف مساندة السياحة والترويج لها ضمن أهم أهداف خططها السنوية.
- والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل